ملحق
بناء السلام في لبنان

ملحق خاص حتى لا يتخلف أحد في الوراء بالتعاون مع

العدد رقم ٢٨، ايلول ٢٠٢١ -#حتى لا يتخلف أحد في الوراء

ملحق خاص "حتى لا يتخلف أحد في الوراء"

ملحق خاص يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا من خلال البنك الألماني للتنمية (KfW)، ويوزع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية. يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© عمل فني لرفيق الحريري

إلتزامنا... عدم تخلّف أحد في الوراء

أياكي إيتو ممثل مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان

سيلين مويرود الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

كلاوديو كوردوني مدير شؤون الأونروا، لبنان

في الوقت الذي يواجه فيه لبنان أسوأ أزمة اجتماعية - اقتصادية في تاريخه الحديث، يكافح اللبنانيون واللاجئون والمهاجرون وغيرهم، من أجل البقاء وتحمّل أعباء الحالات الطارئة المعقدة التي تؤثر سلباً على البلاد والعباد. إنّ الوضع الحالي محفوف بالمخاطر إلى حدّ كبير، بحيث تزداد الإحتياجات الإنسانيّة وتغدو ملحّة ومطلوبة أكثر من قبل.

بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن عدم ترك أي شخص في الخلف، يعني التأكد من أن الجميع هم محور استجاباتنا من دون أي استثناءات. ويتعلّق الأمر بضمان أن يكون أكثر الأشخاص ضعفاً في مجتمعنا، والذين هم أكثر عرضة لخطر حرمانهم من حقوقهم المدنية، أو السياسية، أو الثقافية، أو الإقتصادية، أو الإجتماعية، القادرين على الحصول على الخدمات والمساعدات، والعيش في أمان وكرامة، واشراكهم في أي عملية نهوض في المجتمع. كذلك ينبغي أن يكون تعزيز حقوق الإنسان في صميم اهتماماتنا وتدخلاتنا، التي تتمحور حول هؤلاء الأشخاص الذي هم بحاجة اليها.

يعطي نهج الأمم المتحدة، الذي يركز على مساعدة الناس في لبنان، الأولويّة للتنمية المستدامة والسلام والمساعدات الإنسانية، من خلال تبني نهج قائم على الحقوق يضمن يضمن اشراك كل الأشخاص، لا سيما في مسائل المساواة بين الجنسين. ينبغي على استجابتنا ان توفر المساعدة لكل شخص بحاجة اليها. فمع وجود هذا العدد الكبير من الناس تحت خط الفقر وعتبة البقاء على قيد الحياة، نتعاون مع شركائنا لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية على حدّ سواء، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية لهم، بحيث يمكن للأشخاص المعرّضين لخطر العوز والفقر المدقع - رجالاً ونساء وأطفالاً - أن يعيشوا في أمان وأمنٍ وكرامة، وأن يكونوا قادرين في المستقبل على تنمية إمكاناتهم البشرية والاجتماعية.

ولمنع المزيد من التدهور في الخدمات نتيجة عدم الاستقرار في لبنان، لا سيما وان عملية النهوض سوف تستغرق وقتا طويلا ينبغي تركيز الجهود على وضع استراتيجيّة متوسطة الأجل لمعالجة المشاكل الهيكليّة، وتخفيف الآثار السلبية المباشرة للأزمات الحالية على كل الأشخاص ايا كانوا.

نحن مستمرون في دعم لبنان، في مجال التعامل مع أزمة اللاجئين بطريقة موجّهة تسهم في إيجاد حل طويل الأمد ومستدام وعادل لأوضاعهم خارج لبنان، مع دعم إقامتهم فيه بكرامة وأمان. ونحن نعلم من خلال تجربتنا، أنه كلما طال أمد الأزمة، زادت الحاجة في اوساط المجتمعات المتضررة. مع معاناة اكثر من نصف اللبنانيين من الفقر والعوز وتفاقم ذلك في اوساط اللاجئيين ، ندرك اهمية دعم كل الجماعات المحتاجة لضمان عدم التخلي عن اي انسان بحاجة الى مساعدة

في المقابل، تؤكد الأمم المتحدة من جديد التزامها جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، دعم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في المستقبل، التي تشكل ركائز الاستجابة الإنسانية والتنمية والقدرة على الصمود. لذلك، يجب أن نواجه التحدي المتمثل فيعدم ترك أي شخص فقير، في أي بقعة او مكان، وينبغي تالياً أن نفعل كل ما في وسعنا لاتخاذ إجراءات ملموسة وحاسمة في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، و وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، يهدون هذا العدد الخاص من ملحق بناء السلام، الى كل فرد في لبنان- بغض النظر عن العِرق والجنس والجغرافيا والإحتياجات أو أي وضع آخر- ويؤكدون على ضرورة الاستماع الى مشاكلهم والاستجابة الى احتياجاتهم وصون حقوقهم، والقيام بمعالجتها في أسرع وقت ممكن.

العاملات في الخدمة المنزلية أخواتنا

غسان حجار مدير تحرير جريدة "النهار"

لا احبّذ إطلاقاً سياسة جلد الذات، لان "فينا ما يكفينا"، ونحن نجلد كل يوم على مذبح هذا البلد، بسبب الازمات المتتالية التي تحوطنا، اقتصادية ومالية واجتماعية، وخصوصاً بعد فاجعة انفجار الرابع من آب 2020 في مرفأ بيروت.

لكن المظلوم يشاطر اخيه المظلوم مشاعره، ولا يجوز في كل حال ان يعوض المظلوم عن ظلامته بظلم اخرين، والاستقواء عليهم، سواء كانوا من المرؤوسين، او من ذوي الحاجات الخاصة، او من الفقراء، والمهجرين والنازحين، او المستضعفين، ومنهم عاملات المنازل اللواتي لحق بهن ظلم شديد مع الانهيار الاقتصادي، وتداعيات السقوط المريع لليرة اللبنانية تجاه الدولار الاميركي، بحيث بلغ معدل راتب العاملة (200 دولار) ما يتجاوز قدرة الموظف اللبناني على سداده. اذ ان الموظف الذي كان يتقاضى نحو 3 ملايين ليرة كان يسمح لنفسه باقتطاع 10% من راتبه للاستعانة بعاملة منزلية. لكن المئتي دولار حاليا صارت توازي 4 ملايين ليرة، اي بما يتجاوز القدرة على السداد. وتبعاً لذلك، وبين ليلة وضحاها، وجدت العاملات الاجنبيات في الخدمة المنزلية، انفسهن في العراء، من دون راتب ولا مأوى ولا غذاء. ولنقل ان الحيوانات الاليفة المتروكة وجدت من يرعاها اكثر من تلك العاملات اللواتي ظلمن من اناس يعانون من الظلم في وطنهم.

المعاملة بالحسنى لا تنطلق خوفاً من ارتداد الظلم على صاحبه، ولا من الشرعة العالمية لحقوق الانسان، ولا من القوانين المرعية الاجراء، بل يجب ان تنطلق من الانسانية في ذاتها، اذ ان كل انسان اخ لنا في الانسانية، وكل ظلم يلحق بالمحيطين فينا انما ينتقص من انسانيتنا قبل كل شيء آخر.

إيصال الأصوات وجعلها مُجزية

ساشا ستادتلر مدير البنك الألماني للتنمية (KfW)، لبنان

تنصّ استراتيجيّة التنمية المستدامة في ألمانيا على أنه حتى عام 2030، "سيتعيّن بذل جهود أكبر من ذي قبل للوصول إلى جميع الأشخاص والسكان المحرومين، ومواجهة عدم المساواة المتزايدة".

كشفت جائحة كوفيد-19 عن الأهمية الكبيرة لتعزيز التوعية لضمان الإعتراف بحاجات الفئات الأكثر ضعفاً وقدراتهم، ومعالجتها من خلال السياسات والخدمات والبرامج.

لهذا السبب، نحن نؤمن بالمبدأ الشامل المتمثّل في عدم ترك أحد يقبع في المؤخرة، والوصول إلى الناس الذين لديهم أقلّ فرص للتنمية أولاً، والتركيز على النُهج القائمة على الحقوق في التنمية، والإدماج، والتماسك الإجتماعي.

ونحن ملتزمون العمل بشكل تعاوني لدفع أجندة التغيير، وضمان أن تكون سبل العيش، والحقوق، والإعاقة، والجنسانية، والعمر، في صميم هذا التغيير.

وبما أنّ الأحداث ما زالت تتواصل ويتمّ تشويهها، فإننا نعتقد أنّ وسائط الإعلام هي حجر الزاوية في عدم ترك أحد في الخلف. إنّ المساحات الإعلامية الآمنة والإيجابية أمرٌ حيوي لإسماع أصوات أكثر الناس تهميشاً، وتشجيع الحوار البنّاء، والحدّ من أوجه عدم المساواة.

إنّ ملحق بناء السلام في لبنان الذي تقرأونه هو واحدٌ من هذه المساحات. تستكشف المقالات فيه القيم والتحدّيات والمخاوف والتطلّعات والقصص، وتظهر العديد من الأسس المشتركة بين الناس من مختلف الجنسيّات. وفي هذا الملحق الذي نضعه بين أيديكم، تمّ تسليط الضوء على العديد من المواضيع التي تتراوح بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لتداعيات الأزمة الإجتماعية والإقتصادية والصحية على اللاجئين والمجتمعات المُضيفة. يصدر الملحق بتمويل من ألمانيا من خلال البنك الألماني للتنمية (KFW)، ومن خلال الرؤية المشتركة لبناء السلام التي يشارك فيها الصحافيّون والناشطون والباحثون والفنّانون في لبنان.

إننا نقف معاً من أجل تعزيز تمكين المرأة، وتشجيع التوجّه الجنسي والحقوق الجنسانيّة، وتعزيز حصول اللاجئين بشكل كامل ومتكافىء على حقوق الإنسان الأساسية، والدفاع عن حقوق جميع الناس، بمن فيهم كبار السنّ، وتعزيز المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

والآن علينا جميعاً بلوغ هدف إيصال الأصوات وجعلها مُجزية، ملتزمين دائماً تعهّد توحيد الجهود لكي لا يتخلّف أحد عن الركب!

الأطفال فوق الإعتبارات السياسيّة

نديم اللادكي رئيس تحرير صحيفة "الدايلي ستار"

من بين كلّ المحن التي أصابت لبنان في خلال العامين الماضيين، لم يكن لأيّ منها تأثير طويل الأمد أو نتائج فادحة كالأضرار البالغة التي لحقت بأطفال هذا البلد.

ولعلّ نظرة خاطفة على الأرقام المقلقة قد تكون كافيةً لإيقاظ السياسيين والمسؤولين، سواء في الداخل أو في الخارج، على خطورة المصاعب التي يواجهها أطفال لبنان. وفقاً لليونيسف، يعاني أكثر من 30 في المئة من الأطفال سوء التغذية، فيفوّتون وجبات الطعام وكثيراً ما ينامون جائعين. كما يفتقر ما يقرب من 80 في المئة من الأسر إلى وسائل تأمين الغذاء الكافي، ويضطرّ ثلاثة أخماس السكان إلى الإقتراض حتى لشراء الطعام.

في غضون ذلك، أصبح الحصول على الرعاية الصحية بعيداً عن متناول الجميع باستثناء الأغنياء. وأصبحت حتى تغطية التأمين الطبي أمراً مثيراً للسخرية، حيث ترفض المستشفيات علاج أيّ حالات باستثناء الحالات الأكثر خطورة، ما يؤثّر على صحّة الأطفال وحياتهم أكثر من أي فئة أخرى. وأخطر المصائب هو الضرر الذي يلحق بقطاع التعليم، حيث أدّى انخفاض قيمة العملة المحليّة إلى حرمان جزء كبير من أطفال البلد من التعليم اللائق بسبب التكاليف الباهظة، بل وأُجبر العديد من العائلات على توظيف هؤلاء الصغار لمجرّد البقاء على قيد الحياة، بدلاً من إرسالهم إلى المدرسة لبناء مستقبلهم.

إنّ هذا المناخ بعيد كل البعد عن أن يكون ملائماً لإعداد جيل الأطفال الذي سيوجّه لبنان نحو مستقبل أكثر إشراقاً. نعم، قد تستعيد العملة في مرحلة ما قدراً بسيطاً من الإستقرار، وقد يتقدّم الإقتصاد نحو الإستدامة، وقد يرتفع الدخل. ولكن عندما يتعرّض تعليم الأطفال وصحّتهم إلى الخطر، فهذه مأساة من الصعب أن يتعافوا منها.

يجب ألّا ننسى أنّ هؤلاء الأطفال هم الأمل الواقعي الوحيد للبلاد في المستقبل. فهم، بمجرّد بلوغهم سنّ الرشد وتسلّحهم بتعليم قويّ، سيبنون اقتصاد المستقبل ويتولّون أدواراً قيادية وينهضون بلبنان من أزمته.

الصدقة الجيدة...

غابي نصر مدير تحرير الملاحق الخاصة في صحيفة "لوريان لوجور"

إنه لمن السذاجة التفكير بأنّ أية حكومة تهمل سكانها بهذا القدر قد تهتمّ ببساطة بالمقيمين الأجانب على أراضيها، خصوصاً عندما يكونون لاجئين في أوضاع محفوفة بالمخاطر أو معدمين تماماً!

كم من الحماقة أن نتخيّل للحظة أنّ دولة فشلت في كلّ التزاماتها تقريباً تجاه مواطنيها، سواء من حيث الأمن أو الخدمات العامة الأساسيّة، سوف تحوّل انتباهها فجأة إلى المآسي والمحن التي يعيشها أناسٌ استقرّوا على أراضيها رغماً عنهم، ومتّهمين فضلاً عن ذلك بأنّهم أصل الكارثة التي حلّت بلبنان!

بطبيعة الحال، من الأنسب بالتأكيد التنصّل من خلال استحضار "مؤامرة دوليّة" وهمية، والتهرّب من المسؤولية عبر تسليم المشكلة برمّتها إلى وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

لذا حتماً، كل ما يعانيه الشعب اللبناني في حياته اليومية: نقص في الوقود والكهرباء والماء، واختفاء الأدوية من رفوف الصيدليات، وإعلان انهيار النظام الصحي والمستشفيات، وارتفاع أسعار الخبز، وعدم تنظيم توزيع المواد الغذائية في المحلّات التجارية والسوبرماركت... كلّ هذا محكوم عليه بالإنتشار، ويشمل أساساً في ظروف أكثر مأساوية السكان الأجانب المهمّشين. وحتى على صعيد جائحة فيروس كورونا، كان علينا أن ننتظر آخر شحنات اللقاحات المضادة للفيروس لنفكّر في إدراج اللاجئين والمهاجرين الآخرين في حملة التطعيم. ومرّةً أخرى! إستغرق الأمر أشهراً عدّة لإضافة عبارة "جنسيّة أجنبية" إلى المربّع المخصّص لهذا الغرض على منصّة التسجيل عبر الإنترنت. حتى أنّ بعض قادة الأحزاب حثّوا على إعطاء "الأولويّة للبنانيين"، مظهرين جهلاً واضحاً، عندما نعلم أنّ الفيروس لا يفرّق بين الجنسيات، وأنّه لتحقيق مناعة القطيع، من الضروري تطعيم أكبر عدد ممكن من السكان في لبنان.

إنه لأمرٌ مدهش حقاً أن نرى في نهاية المطاف أنّ التعصّب والطائفية وكراهية الأجانب، إضافةً إلى العجز والفساد، تنبع من عيب واحد فقط: نقصٌ مخيفٌ في التربية المدنية داخل الطبقة السياسية اللبنانية

حقوق الطبع ©2021. جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (UNDP Lebanon).
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائيو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولا تعكس وجهة نظر المموّل. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

لبنان: حماية لاجئي المستقبل من خلال النظر إلى الماضي

مايا جانمير
أستاذة في جامعة أوسلو

إنّ الأزمات المستمرّة في لبنان، بما في ذلك الإنهيار الإقتصادي وانفجار مرفأ بيروت وجائحة كوفيد-19، تشكّل تحدياً لكثيرين. بيد أنّه بالنسبة إلى اللاجئين، إشتدّ أثر هذه الأزمات المتداخلة عليهم بوجهٍ خاص؛ فهم بلا شكّ يتأثّرون بشكلٍ متفاوت مع تحوّل مخاطر إهمالهم إلى حالةٍ دائمة. ومع ذلك، فقد رأينا مراراً وتكراراً كيف يمكن لأنظمة حماية حقوق الإنسان الصارمة، أن تخفّف من وقع الأثر على هذه المجتمعات المتضرّرة. وفي هذه المساهمة القصيرة، سأركّز على كيفيّة ألّا ننسى ماضي لبنان في تفكيرنا حول حماية اللاجئين في المستقبل.

تتزامن أزمات لبنان مع الذكرى السنوية السبعين لإتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وهي صكّ قانوني لطالما اعتُبِر إلى جانب بروتوكولها الموقّع عام 1967 محورياً في حماية اللاجئين على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من هذا الإعتراف، فإنّ أهميّة الإتفاقية وفائدتها أصبحتا موضع شكّ متزايد، وفي كثير من الأحيان من قبل الجهات الحكومية الفاعلة التي تسعى إلى الحدّ من إلتزاماتها تجاه اللاجئين. وبالتالي، أصبح القانون الدولي للاجئين، إلى حدّ ما، في حالة أزمة أيضاً، وهي أزمة تفاقمت بسبب عدد القيود المرتبطة بالتنقّل والمفروضة على مستوى العالم في مواجهة الجائحة.

في نهاية عام 2020، كانت 149 دولة طرفاً في إتفاقية عام 1951، أو بروتوكولها لعام 1967 أو كليهما. بيد أنّ أربعة وأربعين عضواً في الأمم المتحدة لم يكونوا طرفاً في أيٍّ من هذه الصكوك الأساسيّة. ولبنان واحدٌ من هذه الدول غير الموقِّعة، ولكن لا ينبغي الإستهانة بعلاقته الوثيقة بالنظام الدولي لحماية اللاجئين أو نسيانها. ففي أعقاب الأزمة بالتحديد - الحرب العالمية الثانية - إنخرط لبنان في تأسيس النظام الدولي للاجئين.

وخلافاً للعديد من الدول الأخرى في المنطقة، ساهم لبنان بنشاط في تطوير الخصائص الأساسيّة لنظام حماية اللاجئين الحالي. وفي حين أنّ التزام لبنان المعايير الدولية لحقوق الإنسان متقلّب ومثير للجدل، فإنّ مشاركته الواسعة في تطوير مثل هذه الأنظمة القانونية تستحقّ الذكر. أولاً، كان واحداً من 20 دولة فقط شكّلت اللجنة التي عيّنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1946 لوضع الأساس لمنظمة اللاجئين الدولية (ORI). وعقب ذلك، شارك لبنان عام 1949 في إنشاء المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ولاحقاً النظام الأساسي للمفوّضية. بالإضافة إلى ذلك، شارك لبنان بين عامي 1946 و1951 في صياغة أجزاء من إتفاقية عام 1591 الخاصة بوضع اللاجئين. غير أنّه قرّر في نهاية المطاف عدم التصديق على هذا الصكّ الرئيسي.

كما أنّ للبنان تاريخاً هاماً في المشاركة في وضع بعض الصكوك الأولى لحقوق الإنسان الدولية. من خلال شخصيّة لبنانية رائدة، الدكتور شارل مالك، الذي ترأس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لفترتَين متتاليتَين (2591-1591)، كان لبنان عضواً في لجنة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (RHDU) المؤلّفة من ثمانية أشخاص. واليوم نرى علاقة لبنان الوثيقة بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنعكس في مقدّمة الدستور اللبناني، التي تنصّ على ما يلي: "كما عضو مؤسّس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسّد الحكومة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء".

تنصّ المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حقّ الفرد في "إلتماس والتمتّع" بالحماية من الإضطهاد. ويندرج مبدأها التوأم المتمثّل في عدم الإعادة القسرية في عدد من صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويحظّر ترحيل الأفراد إلى خطر حقيقي يتمثّل بالتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويخضع كلّ من هذين المبدأين لضغوط شديدة في أوقات الأزمات. وفي العديد من الدول الموقّعة وغير الموقّعة على حدٍّ سواء، يمكن القول أنّ تقييد وصول اللاجئين إلى اللجوء أصبح هدفاً سياسياً مشتركاً بشكلٍ متزايد. وفي مثل هذه الأوقات، قد نحتاج إلى تذكير أنفسنا بوصاية لبنان الخاصة على هذه الصكوك.

ومع ذلك، ووفقاً للقول المأثور القديم، في كلّ أزمة تكمن فرصة، ما الذي سيأتي بعد ذلك بالنسبة إلى مشاركة لبنان في حماية اللاجئين على الصعيد العالمي؟ هناك بطبيعة الحال خطر يتمثّل في تزايد النزعة القومية لدى الحكومات في مختلف أنحاء العالم، وسط مخاوف في شأن الحدود والقدرة على التنقّل. ولكنّنا قد نشهد أيضاً تحوّلاً أكثر تفاؤلاً في الأحداث. ففي ذروة الحرب العالمية الثانية، لم يتصوّر إلّا قلّة من الناس تطوير نظام حماية كالذي تحقّق بعد ذلك بفترة قصيرة. وفي وقتٍ ما في المستقبل، سيحصل ذلك الزخم ما بعد الأزمات مرّة أخرى، وعندما يحين ذلك الوقت، فإنّ لبنان ليس لديه تاريخ راسخ في التعامل مع معايير حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً هو مشاركٌ بالفعل في العديد من المنتديات الرئيسيّة.

© عمل فني لتمام عزام

مثلما شارك لبنان في تاريخ حماية اللاجئين على الصعيد العالمي، فهو بالفعل مهيّأ لصياغة خصائص حماية اللاجئين في المستقبل. منذ أوائل الستينيات، أصبح لبنان عضواً في اللجنة التنفيذية (moCxE) للمفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المكلّفة بتقديم المشورة للمفوّض السامي "في ممارسة مهامه بموجب النظام الأساسي للمفوّضية" والموافقة على برامج مساعدة المفوّض السامي. ومن خلال هذه المشاركة، يساهم لبنان بنشاط في تطوير مضمون قانون اللاجئين من خلال صياغة الإستنتاجات السنوية التي تفسّر هذه الإتفاقية. وتكتسي إستنتاجات اللجنة التنفيذية، التي يتمّ تبنّيها في الجلسات العامة بتوافق الآراء، أهمية كبيرة من خلال التعبير عن إجماع دولي حول القضايا القانونية المتعلّقة باللاجئين.

كما أنّ لبنان شارك في منتديات أخرى رفيعة المستوى تحدّد معايير حماية اللاجئين في المستقبل: أولاً، في مفاوضات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدّت إلى تبنّي إعلان نيويورك لعام 2016 في شأن اللاجئين والمهاجرين - والذي يحدّد المبادئ التي من شأنها توجيه الإستجابة العالمية لنزوح اللاجئين - وثانياً، في مفاوضات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدّت إلى تبنّي الميثاق العالمي في شأن اللاجئين (RCG) في ديسمبر/كانون الأول 2018، وثالثاً، في المنتدى العالمي الأوّل للاجئين في أواخر عام 2019 حيث تمّ التعهّد بوضع الميثاق العالمي في شأن اللاجئين موضع التنفيذ. والأهمّ من ذلك، ووفقاً لما تنصّ عليه المادة 5 من الميثاق العالمي في شأن اللاجئين، إنّ الميثاق "يستند إلى النظام الدولي لحماية اللاجئين، ويركّز على المبدأ الأساسي المتمثّل في عدم الإعادة القسرية، وفي جوهره إتفاقية عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967".

عند التفكير في حماية اللاجئين في المستقبل، قد ننظر إلى الماضي ونجد أمثلة ملهمة للمشاركة اللبنانية. في كلّ هذه المجالات، كانت لدى لبنان - ولا يزال - فرصة تطوير معنى المفاهيم الأساسيّة للقانون الدولي للاجئين ومضمونها. فقد يكون افتراض أنّ حماية اللاجئين أفضل في الدول الموقّعة مقارنةً بغير الموقّعة واسع الإنتشار ومتجذّر، لكنّ المثال اللبناني يُظهر أكثر من أيّ شيء آخر، أنّ هذه المسائل أكثر تعقيداً بكثير ممّا قد تبدو عليه للوهلة الأولى.

الأونروا وتداعيات الأزمة المركّبة في لبنان على اللاجئين الفلسطينيين.. أيّ استجابة أيّ دور؟!

جابر سليمان
باحث في دراسات اللاجئين

تعالج هذه المقالة تداعيات الأزمة اللبنانية "المركّبة" على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منذ بدايات العام 2019 وحتى الوقت الراهن. وتلقي الضوء على ماهية الدور الذي اضطلعت وتضطلع به الأونروا، بحكم مسؤوليتها القانونية عن إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم، في التخفيف من حدّة تلك التداعيات، وحدود استجابتها للتأثيرات السلبية للأزمة على حياة اللاجئين الفلسطينيين.

يعاني لبنان منذ مطلع العام 2019 من تفاقم تلك الأزمة المركّبة بمكوّناتها الاقتصادية والمالية والنقدية، فضلاً عن تداعيات أزمة كورونا ذات الطابع الكوني وتداعيات إنفجار مرفأ بيروت (4 آب/أغسطس 2020). ومن المعلوم أن تداعيات الأزمة وتأثيراتها مجتمعة، طالت فئات الشعب اللبناني كافة وسائر المقيمين على الأرض اللبنانية، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. لكن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين كان يعاني قبل تفاقم الأزمة ولا يزال، من التهميش بمختلف أشكاله الإقتصادية والإجتماعية والمكانية، ومن فقدان الحماية الوطنية والدولية التي تكفلها للاجئين المعاهدات والإتفاقات ذات الصلة. هذا باستثناء الحماية المحدودة التي تقدمها الأونروا - وهي من نوع الحماية "الإغاثية" التي لا ترقى إلى مستوى الحماية التي يتمتع بها اللاجئون، وفقاً للمعايير الدولية. وهذا ما جعل هذا المجتمع أكثر هشاشة وأكثر عرضة للتداعيات الناجمة عن تفاقم الأزمة بأبعادها المختلفة.

تداعيات الأزمة: معطيات كميّة ونوعيّة

تشير دراستان صادرتان عن منظمتين من منظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان، هما اليونيسيف والأسكوا، إلى عمق الأزمة التي يعيشها اللبنانيون والمقيمون على الأراضي اللبنانية على حدّ سواء، ومنهم الفلسطينيون. وتجمع هاتان الدراستان على أنه وفقاً لتقديرات عام 2020 إرتفعت نسبة الفقر في لبنان من 28% في 2018 إلى 55%، وتضاعفت نسبة الفقر المدقع ثلاث مرات من 8% إلى 23%. وتؤكد دراسة اليونيسيف تحديداً، أن "وباء كوفيد-19 ترك، بالإضافة الى الوضع الاقتصادي المتدهور بشكل كبير الذي سبّبه إنفجار بيروت، أثراً مدمّراً على الأطفال والعائلات الأكثر عرضة للخطر، والذين هم في أمسّ الحاجة إلى دعم فوري" . ومن الجدير ذكره، أنه وفقاً لدراسةٍ مسحيّة أجرتها الأونروا والجامعة الأميركية في بيروت في 2015 ، فإن 65% من الفلسطينيين في لبنان كانوا يعيشون تحت خط الفقر، وأن نسبة البطالة بلغت 56% آنذاك. وبالطبع إزدادت هاتان النسبتان باطراد منذ 2015 حتى اقتربتا في ظل الأزمة الحالية من عتبة الـ 80% وفقاً لمختلف التقديرات.

في الواقع، بات المجتمع الفلسطيني في لبنان أكثر هشاشة و أكثر عرضة للتهميش والحرمان، مقارنة بمجتمعات اللجوء الأخرى. وممّا فاقم من هذه الحالة، حالة ضعف الوضع الفلسطيني الرسمي وغياب مرجعية إجتماعية / إقتصادية موحّدة تعنى بأوضاع الفلسطينيين في لبنان، في الوقت الذي تضاعفت فيه الإحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا كله في ظل تراجع الدعم الذي كانت تقدمه (م.ت.ف) والفصائل، ناهيك بتأثر خدمات الأونروا، كمّاً ونوعاً، في ظل أزمتها المالية المستمرة. إن أبرز الإحتياجات الحالية للاجئين الفلسطينيين في لبنان اليوم، تتراوح بين توفير فرص عمل كريمة وبين ضرورة تقديم مساعدات غذائية طارئة ومتواصلة، في ظل انعدام الأمن الغذائي لدى مجتمع اللاجئين.

الإستجابة للأزمة: مسؤولية مَن؟

لا شك في أن جبه الأزمة وتخفيف حدّة تأثيراتها المدمّرة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، هما مسؤولية مشتركة دولية وفلسطينية ولبنانية تتحملهما أولاً الأونروا، بحكم مسؤوليتها الدولية وفقاً للتفويض المناط بها من الأمم المتحدة، كما تتحملهما منظمة التحرير (والفصائل الفلسطينية) ومنظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني، ولا تعفى منها الدولة المضيفة بطبيعة الحال، وخصوصاً في ما يتعلق بمواجهة وباء كورونا. ولكننا هنا نحصر مجال بحثنا، في نطاق مسؤولية الأونروا ومدى قدرتها ونجاعتها في الإستجابة لتداعيات الأزمة.

أطلقت الأونروا نداءات عاجلة عدّة لمواجهة تداعيات الأزمة في مناطق عملياتها الخمس: الأول في شهر آذار (مارس) 2020 لتوفير مبلغ 14 مليون دولار؛ ثم الثاني في شهر أيار (مايو) لتوفير 93.4 مليون دولار، إلاّ أنها لم تتمكن، حسبما تفيد مصادرها، من جمع سوى أقل من 65% من قيمته؛ مما دفعها لإطلاق نداءها الثالث في شهر أيلول (سبتمبر) 2020 لجمع 96.6 مليون دولار.

وفي هذا الصدد، يقول مدير الأونروا في لبنان كلاوديو كوردوني، أنه على الرغم من صعوبة التمويل، تمكنت الأونروا من تحقيق بعض النتائج المهمّة في مجال الصحة والتعليم، وبأنها دائمة التواصل مع الجهات الرسمية اللبنانية من أجل تأكيد حقوق اللاجئين الإقتصادية والإجتماعية التي لا يلغي توفيرها حق العودة. وقال: "رغم كل الجهود التي بذلتها الأونروا، فإن الآفاق والفرص أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا تزال قاتمة، وستظل كذلك لفترة من الوقت، خصوصاً مع استمرار الأزمة المالية السياسية في لبنان، وأخشى أن تستمر نسب البطالة والفقر في الإرتفاع".

في هذا السياق، ينبغي الإعتراف بأن الأونروا، ممثلة بمفوضها العام السابق بيير كرينبول والحالي فيليب لازاريني، بذلت جهوداً مضنية في مواجهة أزمتها المالية المتفاقمة منذ عام 2018. هذا العام الذي شهد حملة إسرائيليّة/أميركية شرسة على وجود الأونروا في حدّ ذاته، من خلال العمل على تجفيف مواردها المالية والضغط من أجل إلغاء تفويضها أو نقل صلاحياتها إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، بل السعي إلى تغيير تعريف "لاجئ فلسطيني" الذي تعتمده الأونروا في تقديم خدماتها بهدف تقليص عدد اللاجئين المستحقين لخدماتها. وكما هو معلوم، توجّت تلك الحملة بقطع إدارة ترامب الدعم الأميركي كلياً عن الأونروا بتاريخ (2018/8/31) والذي يبلغ ثلث موازنتها، بعد أن كانت قد أقدمت في بداية العام نفسه على تقليص دعمها المخصص للنصف الأول من عام 2018 إلى النصف.

وخلال العامين المنصرمين، قامت الأونروا بخطوات عملية عدة في سياق الإستجابة للأزمة:

في المجال الصحي سعت إلى تشكيل لجنة صحية مشتركة للتعامل مع انتشار الفيروس، ضمّت في عضويتها هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمات أهلية محلية عديدة. إستحدثت آليةً للتنسيق مع وزارة الصحة اللبنانية، وفي مجال اللقاح ضد فيروس كورونا تنسّق الأونروا مع المبادرة التي أطلقتها مؤسسة التعاون Welfare Association وهي هيئة فلسطينية مانحة، وذلك من أجل جمع الأموال لتغطية كلفة لقاحات اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية وضمان شمولها فئات اللاجئين الفلسطينيين كافة، بمن فيهم اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية واللاجئون من سوريا، وذلك ضمن التنسيق مع وزارة الصحة اللبنانية في إطار المنصة الرسمية للوزارة، ومع لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني.

ولكن التحدي الأساسي أمام الأونروا وكل أطراف المبادرة، هو تدني نسبة إقبال اللاجئين الفلسطينيين على التسجيل في منصة وزارة الصحة لأسباب مختلفة. وبحسب رئيس اللجنة الوطنية لإدارة لقاح كورونا، الدكتور عبد الرحمن البزري، فإن نسبة الفلسطينيين المسجّلين في المنصة لا تتعدى حتى الآن الـ 3%. وهذا ما يرتّب على الأونروا تعزيز تعاونها وتنسيقها مع هيئات المجتمع الأهلي الفلسطيني وكل الجهات المعنية من أجل حثّ اللاجئين على التسجيل في المنصّة، وتوظيف مرافقها التعليمية والصحية في خدمة حملة التلقيح.

أما في مجال الإغاثة، فقامت الأونروا بالتعاون مع بعض المانحين ومن خارج موازنتها البرامجيّة، بتقديم مساعدات نقدية متواضعة لكل العائلات اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، ناهيك باستمرار تقديم مساعداتها الروتينية للاجئين الفلسطينيين من سوريا.

لكن تبقى حدود استجابة الأونروا لتداعيات الأزمة مرتبطة بأزمتها المالية المتواصلة والتي لم تُحل رغم استئناف إدارة بايدن دعمها لها عبر تقديم مبلغ 150 مليون دولار في بداية شهر نيسان/إبريل (2021). وكان لازاريني قد عقّب على القرار الأميركي بالقول: "المساهمة الأميركية تأتي في وقت دقيق تواصل فيه الأونروا التكيّف مع تحديات كورونا، وشجّع الدول الأعضاء الأخرى على المساهمة في دعمها".

وعلى الرغم من كل ما سبق، تبقى الأونروا في عين العاصفة، وتظل عرضة للإنتقاد من ممثلي مجتمع اللاجئين، من جمعيات أهلية وفصائل فلسطينية. في واقع الحال، إن النداءات الثلاثة المذكورة التي اطلقتها الاونروا في إطار الإستجابة لتداعيات جائحة كورونا، لم تستجب للحد الادنى من احتياجات اللاجئين المتضاعفة في ظل تفاقم الأزمة. وفي المحصلة، عجزت الاونروا حتى الآن عن تحقيق المطلب الذي يعتبر اولوية اللاجئين وهو خطة طوارئ إغاثيّة، في ظل تفاقم الأزمة اللبنانية وتداعياتها المضاعفة على اللاجئين الفلسطينيين.

وهذا ما يستلزم:

- ضرورة أن تتابع الأونروا إصدار النداءات العاجلة لتلبية الإحتياجات الفورية في الأجل القريب، بما في ذلك إطلاق مشروع إغاثة طارئة لتوفير الإحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين المتضررين من هذه الأزمة المركبة لمدة عام على الأقل، ومن خلال دعوة المانحين كي يشملوا اللاجئين الفلسطينيين في خطط الاستجابة الطارئة للبنان.
- إنشاء شبكة أو مظلّة أمان اجتماعي واقتصادي في الأجل المتوسط لتأمين الحماية اليومية لحقوق الفلسطينيين في لبنان، بمشاركة الأونروا، ومنظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية، والهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة مثل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، وكل ذلك بالتنسيق مع الدولة اللبنانية.

المراجع:

1 - اليونيسيف، "لبنان في قلب الأزمات المتلاحقة وتأثيراتها على الأطفال" (ديسمبر/كانون الأول 2020)؛ "الفقر في لبنان: التضامن ضرورة حتمية للحدّ من آثار الصدمات المتعددة والمتداخلة"، E/ESCWA/2020/Policy Brief 15

2 - تستفيد شريحة من مجتمع اللاجئين الفسطينيين في لبنان من بين الأسر الأكثر فقراً من تقديمات برنامج " شبكة الأمان الإجتماعي" الذي ترعاه الأونروا في مختلف مناطق عملياتها. وكانت التقديمات تتضمن مساعدات غذائية ونقدية، قبل أن يتّم تعديل البرنامج العام 2016 بدواعي زيادة مردوده في تخفيف حدّة الفقر، ليقتصر حالياً على التحويلات النقدية عبر استخدام e-card. بيد أن تقديمات البرنامج - وبغضّ النظر عن مدى كفايتها ومردودها في التخفيف من حدّة الفقر- لا تغطي جميع العائلات الفقيرة حسب الأرقام المعطاة أعلاه، بل تقتصر على شريحة منها تزيد قليلاً عن 60 ألف لاجئ.

3 - راجع: الندوة الرقمية التي نظمتها الهيئة 302 في الذكرى 71 لتأسيس الأونروا، بمشاركة مدراء الأونروا في مناطق العمليات الخمس (2020/12/15).

4 - إنضمّ إلى هذه المبادرة عدد من الهيئات الدولية المانحة، وهي: Anera الأميركية و GIZ الألمانية و The Palestine Children Fund. وتفيد مصادر مؤسسة التعاون إلى نجاح المبادرة في جمع أكثر من 150 مليون دولار كفيلة بتغطية ثمن اللقاحات للفلسطينيين المقيمين فعلياً في لبنان بجميع فئاتهم.

الأزمة المعيشيّة و"كورونا" تضاعفان الضغوط عليها
مفوضيّة اللاجئين توسّع "شبكة الأمان" لتوفير "الإكتفاء" المعيشي وتلبية الحاجات الصحيّة

نذير رضا
صحافي

يكتفي اللاجئ السوري ربيع (34 عاماً) بشراء عبوة تحتوي على ليتر واحد من الزيت النباتي، من متجر صغير في منطقة الطريق الجديدة في بيروت. فقدرته المالية الآن، لا تؤهله لشراء عبوة تحتوي على 5 ليترات، كما كان الأمر في السابق. "لا أستطيع"، يقول ربيع، "فثمنها يتخطى ما أحتفظ به لأطعم أولادي حتى آخر الشهر"، في ظل إرتفاع الأسعار والتضخّم الناشئ عن الأزمة الإقتصادية التي تعصف بلبنان.

وربيع، واحد من مئات آلاف السوريين الذين حرمتهم الأزمة، كما اللبنانيين، من مقدّرات العيش الكريم. فاقم تدهور سعر صرف العملة وغلاء الأسعار معاناتهم، ولم يعد هؤلاء يطمحون إلى أكثر من "إكتفاء"، ساهمت مؤسسات الأمم المتحدة في توفير جزء منه، عبر زيادة مساهماتها الماليّة والعينيّة لتلبّي الحاجات المتزايدة للاجئين على مساحة لبنان.

ومع ازدياد هذه الحاجات نتيجة انتشار فيروس "كورونا"، تضاعفت التقديمات وشملت المساعدات الطبيّة على صعيد التجهيزات والتأهيل، لمساعدة الحكومة في توفير بنية تحتيّة للطبابة يستفيد منها اللاجئون واللبنانيون.

ومع اشتداد الأزمة الإقتصادية، بدأ التدخل الأممي للتخفيف من آثارها في إبريل/نيسان 2020، إذ تضاعفت المساعدة النقدية الشهرية للمفوضية وشركائها من 260 ألف ليرة لبنانية إلى 400 ألف ليرة لكل أسرة شهرياً، وذلك في مسعى منها للتعويض الجزئي عن التضخّم في أسعار السلع الأساسيّة في السوق اللبنانية، بالتشاور مع السلطات اللبنانية وبرنامج الغذاء العالمي، لضمان التوافق مع برامج المساعدة الإجتماعية للأسر اللبنانية الأكثر فقراً. كما تضاعفت المساعدة الغذائية لبرنامج الغذاء العالمي من 40 ألف ليرة لبنانية للفرد شهرياً إلى 100 ألف ليرة.

وتقول المتحدثة بإسم المفوضية في لبنان ليزا أبو خالد، إنه "على ضوء الإنخفاض المتزايد بقيمة الليرة اللبنانية، تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، الدعوة إلى زيادة حجم المساعدة للاجئين واللبنانيين المحتاجين على حد سواء". وإذ تشير الى أن المفوضية وسّعت شبكة الأمان قدر الإمكان لتغطية المزيد من الأسر مع زيادة الفقر المدقع، ولزيادة مقدار المساعدة للتعويض جزئياً عن التضخّم الحاد، إلّا أنها تقرّ بأن ذلك "لا يزال غير كافٍ إلى حد بعيد".

اعتبارًا من تموز ٢٠٢١، يحرم المفوضية من توفير مساعدة نقدية شهرية (400 ألف ليرة لكل أسرة) لأكثر من 57% من اللاجئين السوريين.

كما لا يمكن للمفوضية وبرنامج الغذاء العالمي توفير المساعدات النقدية أو الغذائية أو كليهما، إلّا إلى 80% من إجمالي عدد اللاجئين. لكن هذا لا يزال غير كاف حتى الآن.

تدهور الوضع الإقتصادي للاجئين السوريين في لبنان إلى مستويات قياسيّة، بفعل تراجع قيمة العملة المحلية، حيث بات حوالى 91% من اللاجئين السوريين يعيشون بأقل من 3.8 دولارات. ووصلت 9 عائلات من أصل كل 10 عائلات سورية لاجئة في لبنان إلى الفقر المدقع في العام 2020، بعد أن كانت النسبة 55% قبل عام واحد فقط، بحسب بيانات "اليونيسف".

وتشدّد الأمم المتحدة على وجوب الوصول بهذه المساعدة إلى جميع الأسر التي تعيش في فقر مدقع. وتؤكد أبو خالد "اننا نواصل العمل مع الشركاء والجهات المانحة لزيادة المساعدة الإنسانية لكل من اللاجئين والمجتمعات اللبنانية المحتاجة للمساعدة"، علماً أن جميع برامج المساعدة النقدية حالياً تُدفع بالليرة اللبنانية.

دعم المجتمع المُضيف

ومع تفاقم الأزمة، تنامى تدخّل مؤسسات الأمم المتحدة تدريجياً لمواكبة الحاجات التي شملت اللبنانيين الذين يستقبلون اللاجئين في أكثر من 1700 موقع، وسمحت لهم الحكومة بالإستفادة من البنية التحتيّة المتهالكة أصلاً، بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء، مما عرّضها لضغوط إضافيّة. وقد ساهم العدد القياسي من اللاجئين بالنسبة إلى عدد السكان بتوترات إجتماعية على خلفيات متعددة، ومن بينها التنافس على فرص العمل.

في ظل هذا الواقع، خصّصت المفوضية خلال السنوات الماضية نسبة من ميزانيتها لدعم المؤسسات والمشاريع اللبنانية التي تستفيد منها المجتمعات المحلية واللاجئون على حدٍ سواء. فقد استثمرت منذ عام 2011، بـ295.1 مليون دولار أميركي في المؤسسات والبنية التحتيّة اللبنانية، لدعم عدد من الوزارات في تقديم الخدمات العامة لعدد أكبر من السكان ودعم المشاريع التي توفّر البنية التحتيّة والمعدات اللازمة للمجتمع المضيف، وذلك بغرض التخفيف من تأثير اللاجئين، فضلاً عن دعم المؤسسات والمجتمعات اللبنانية للتصدي بشكل أفضل لتداعيات انتشار فيروس كورونا، وتداعيات إنفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020.

ولا يخفي وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق رشيد درباس فعّالية تلك التقديمات وأهميتها، لكنه يشير إلى أنها "غير كافية"، مذكّراً بما قاله في السابق لمسؤول أممي كبير لدى زيارته لبنان بأن المانحين "أصيبوا ببرودة"، معرباً عن مخاوفه من أن تتقلّص تقديمات الدول المانحة لمؤسسات الأمم المتحدة تدريجياً، وأن تتلاشى المساعدات. وإذ يشير درباس إلى أن التقديمات للمؤسسات الدولية لا تتعدى 65% من الدعم الموعود، لا ينفي أن إنفاق المساعدات الأمميّة في لبنان "يؤمّن بعض العملة الأجنبية كما يوفّر اكتفاءً مقبولاً للاجئين السوريين في وقت لا يستطيع لبنان تحمّل هذا العبء الضخم عليه".

يبلغ متوسط إنفاق الأمم المتحدة في لبنان بين 1.3 و1.5 مليار دولار سنوياً. ويُنفق حوالى مليار دولار عبر وكالات الأمم المتحدة، أما الباقي فيتم توفيره من خلال شركاء آخرين ومنظمات أخرى في البلاد.

ومنذ العام 2017، أطلق برنامج الأمم المتحدة الانمائي في لبنان (UNDP)، برنامج تثبيت الإستقرار والإنعاش لدعم خطّة لبنان للإستجابة للأزمة، وحدّد لنفسه ثلاث غايات تقوم على "تعزيز إستقرار المجتمعات المضيفة وقدرتها على الصمود، ودعم المؤسسات العامة الرئيسية بغية تطوير قدرتها على إدارة الأزمات، وتنسيق أنشطة تثبيت الإستقرار والإنعاش في أنحاء لبنان".

تلبية لحاجات "كورونا"

دفعت الأزمات الصحيّة المستجدّة الناتجة من إنتشار فيروس "كورونا"، الأمم المتحدة لتدخل إضافي بهدف تخفيف الضغط عن النظام اللبناني للرعاية الصحيّة، ومساعدته على التعامل مع الزيادة الحادة في حالات COVID-19 التي تحتاج إلى رعاية طبية عاجلة. بدأت إستجابة مفوضيّة اللاجئين لمنع انتشار الفيروس في وقت مبكر جداً، وتركزت الجهود على ضمان حصول جميع المقيمين في لبنان، من لبنانيين ولاجئين وغيرهم، على العلاج في الوقت المناسب. وخصصت المفوضيّة 31.4 مليون دولار أميركي لتنفيذ خطتها لمنع انتشار فيروس "كورونا" في لبنان في عام 2020.

وقامت الاستراتيجيّة على ثلاثة أسس، هي الوقاية، وإحتواء الإنتشار والعدوى، والعلاج. فعلى مستوى التقديمات، زوّدت مفوضية اللاجئين 13 مستشفى في جميع أنحاء لبنان بـ 100 سرير لوحدة العناية المركزة (تشمل أجهزة التنفس الإصطناعي والشاشات)، إضافة إلى 800 سرير مستشفى، و8 وحدات لغسيل الكلى مخصصة لمرضى كوفيد-19. وكجزء من برنامج المساعدة في الشتاء، قدمت المفوضيّة 1.2 مليون ليتر من الوقود لدعم 17 مستشفى تستقبل المصابين في جميع أنحاء لبنان لضمان توليد الطاقة من دون انقطاع.

وعلى صعيد التوعية، عملت فرق المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على مدار الساعة، لتمكين اللاجئين من الحدّ من العدوى وانتقالها داخل أسرهم والمجتمع منذ فبراير/شباط 2020. وتعاونت المفوضية مع وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية والسلطات المحلية والشركاء الآخرين، لدعم الإستجابة الوطنية.

ويقول المشرف العام على خطة لبنان للإستجابة للأزمة الدكتور عاصم أبي علي، أنه تمّ توزيع أكثر من مئتي ألف عبوة من المعقّمات، إضافة الى لوازم الوقاية الأخرى من ضمن حملة توعية وإرشاد شارك فيها المتطوّعون الإجتماعيون والسلطات اللبنانية، شملت مخيمات اللاجئين وتضمّنت شروحات عن أهمية الوقاية الصحية واتخاذ التدابير المناسبة وضرورة الإلتزام بالإجراءات. إضافة إلى ذلك، دعمت فرق المفوضية سبعة مراكز عزل بسعة 431 سريراً، تعمل حالياً في جميع أنحاء لبنان، وتستقبل جميع القاطنين في معزل عن جنسيتهم.

دعم المتضررين من إنفجار المرفأ

مثّل إنفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020 كارثة فاقمت الأزمات الإقتصادية والمعيشية اللبنانية، وتركت آثارها على آلاف اللبنانيين واللاجئين الذين وجدوا أنفسهم بلا مأوى جرّاء تضرّر مساكنهم. وعليه، حشدت المفوضية ما مجموعه 35 مليون دولار أميركي قُدّمت بشكل عاجل إلى الأسر الأشدّ تضرراً والأكثر ضعفاً في بيروت.

وتضمّنت هذه الحزمة 32.6 مليون دولار لتأمين المأوى و2.44 مليون دولار لأنشطة الحماية للأشهر الثلاثة التالية. ضمّت الحزمة الأولى توفير المأوى وصيانة المنازل المتضرّرة، أما الثانية فشملت الدعم النفسي والمساعدة القانونية.

وقامت "اليونيسف" والشركاء بمروحة واسعة من التدخلات، وقدمت المساعدات الإنسانية الطارئة إلى المتضررين من التفجيرات، مع التشديد على أهمية الدعم النفسي والإجتماعي لمعالجة الصدمات التي تعرّض لها السكان أثناء الإنفجارات وبعدها، بحسب ما أفاد تقرير الأمم المتحدة بعد يوم على انفجار المرفأ.

وأطلقت مفوضية اللاجئين في أكتوبر/تشرين الأول 2020، برنامج المساعدة النقدية للمأوى الهادف لأن تستفيد منه أكثر من 11500 عائلة، معظمها لبنانية، إضافة إلى لاجئين ومكتومي القيد وغيرهم، لتوفير مبلغ 600 دولار لمساعدتهم على دفع تكاليف إصلاح منازلهم المتضررة. وكانت منحة لمرة واحدة تُدفع بشكل إستثنائي بالدولار الأميركي، كونه من المتوقع أن تنفق على شراء مواد لتأهيل المساكن غالباً ما يتم استيرادها وبيعها بالدولار الأميركي.

والحال أن برنامج "الأمم المتحدة الانمائي في لبنان" منذ اللحظة الأولى، تطلّع إلى ما هو أبعد من إعادة إعمار المباني والبنى التحتية لضمان استجابة تتمحور حول الأفراد وتكون شاملة، وتتناول بطرق عادلة ومنصفة نقاط الضعف الهيكليّة التي تواجهها الفئات الأكثر حرمانًا وفقراً ومنهم النساء والفتيات، والعمال المهاجرون، واللاجئون والمسنّون والأطفال واليافعون.

وأظهرت جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان إلتزاماً متيناً بتلبية الحاجات، فقد وزّعت "اليونيسف" مساعدة نقدية طارئة وفق مخطط شمل 80 ألفاً من الأطفال والأفراد الأكثر ضعفاً المتضررين من إنفجارات مرفأ بيروت بقيمة 120 دولاراً أميركياً لأفراد العائلة المؤهلين، وفي حد أقصى لثلاثة أفراد في العائلة الواحدة، إلى جانب مساعدات إنسانية. كذلك، تمّ إطلاق مبادرة مشتركة ونداء للعمل، من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة خصوصاً بعد انفجار المرفأ، تستهدف تلبية الحاجات الفورية الملحّة من التقنيات اللازمة للحفاظ على صحة الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاهم، وقد انسحبت تقديمات وكالات الأمم المتحدة على تلبية الحاجات الصحية والتربوية والتعليمية.

الرحلات اليائسة: الطريق البحري إلى قبرص للعديد من اللبنانيين والسوريين أمل كاذب

آبي سويل
صحافية

في أيلول الماضي، صعد شمس الدين الكردلي، وهو حلّاق من طرابلس، على متن قارب صيد متّجهاً إلى قبرص مع أولاده الثلاثة ونحو 50 مهاجراً لبنانياً وسورياً، دفعوا عن الشخص الواحد 6 ملايين ليرة لبنانية، أو ما يعادل آنذاك 1500 دولار بسعر الصرف في السوق السوداء.

قال لي الكردلي عندما سئل عن سبب رحيله: "لا مستقبل هنا".

وأضاف أنّه علاوةً على الأزمة الإقتصادية والسياسية المستمرّة والمخاوف في شأن الوضع الأمني في البلاد، شكّل انفجار مرفأ بيروت القشّة التي قصمت ظهر البعير: "ربما سيقع انفجار في مرفأ طرابلس كما حصل في بيروت... لماذا أموت، لماذا يموت أولادي، مِن أجل ماذا؟".

وحتى قبل انفجار مرفأ بيروت، كان اليأس الإقتصادي يقود عدداً متزايداً من الأشخاص - أغلبهم من اللاجئين السوريين، يرافقهم عدد متزايد من اللبنانيين - الذين كانوا على استعداد لكي يدفعوا للمهرّبين مقابل نقلهم عبر البحر الأبيض المتوسط.

الأخيرة، أبلغ مسؤولون لبنانيون عن توقيف قوارب متعدّدة أثناء محاولتها مغادرة شواطئ لبنان، حيث قام الجيش مؤخّراً باعتراض سفينة تقلّ 125 سورياً قبالة سواحل عكار في 20 أيار.

في المقابل، أفادت المفوضيّة أنّ نحو 270 راكباً فقط حاولوا العبور إلى قبرص من لبنان بواسطة القارب على مدار عام 2019.

وفي حين أنّ أكبر عدد من الركّاب هم سوريون إلى حدّ بعيد، يرافقهم عدد أقلّ من اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى، فإنّ المفوضيّة أفادت أنّ عام 2020 أظهر زيادة ملحوظة في عدد المواطنين اللبنانيين الذين قاموا بهذه الرحلة.

وقد أفاد مجلس اللاجئين القبرصي أنّ 34 مواطناً لبنانياً تقدّموا بطلبات لجوء إلى قبرص العام الماضي، على الرغم من أنّه لم يتّضح عدد الذين وصلوا بالقوارب منهم.

وقالت ليزا أبو خالد، المتحدّثة باسم المفوضيّة في لبنان، "يتبيّن بوضوح من خلال محادثات المفوضيّة مع الأفراد الذين تمّ اعتراضهم أو إنقاذهم أو على ذلك. فعندما كنا نسمع الرصاص ليلاً، كنا نهرب وننزل ونبقى مع الجيران مثلاً، ولكن لم يكن كلّ شيء مكلفاً آنذاك كما هو الحال الآن... بل على العكس، أصبحت الأشياء أرخص. صحيحٌ أنّها كانت حرباً، إلّا أننا كنا قادرين على العيش. الآن لا توجد حرب، إلّا أنّنا غير قادرين على العيش".

ولكن، بالنسبة إلى الكثيرين، تبيّن أنّ الأمل الذي توفّره الرحلة البحرية هو أملٌ زائف.

ومن بين أولئك الذين حاولوا العبور مطلع عام 2021، ذكرت المفوضيّة أنّ حوالي الثلث فقط - 315 شخصاً - وصلوا إلى قبرص.

وهناك، أمضى العديد منهم شهوراً في مخيّمات للاجئين المكتظّة بشكلٍ متزايد. ومن المفترض أن يكون مخيّم بورنارا خارج نيقوسيا، مأوى قصير الأجل لطالبي اللجوء حتى يتمّ تجهيزهم وتسريحهم بسرعة. لكن كورينا دروسيوتو، المنسّقة وكبيرة المستشارين القانونيين لدى مجلس اللاجئين القبرصي، قالت: "خلال العام الماضي، وبسبب الإغلاق والتدابير التي اتّخذتها الحكومة، كانت لدينا حالات

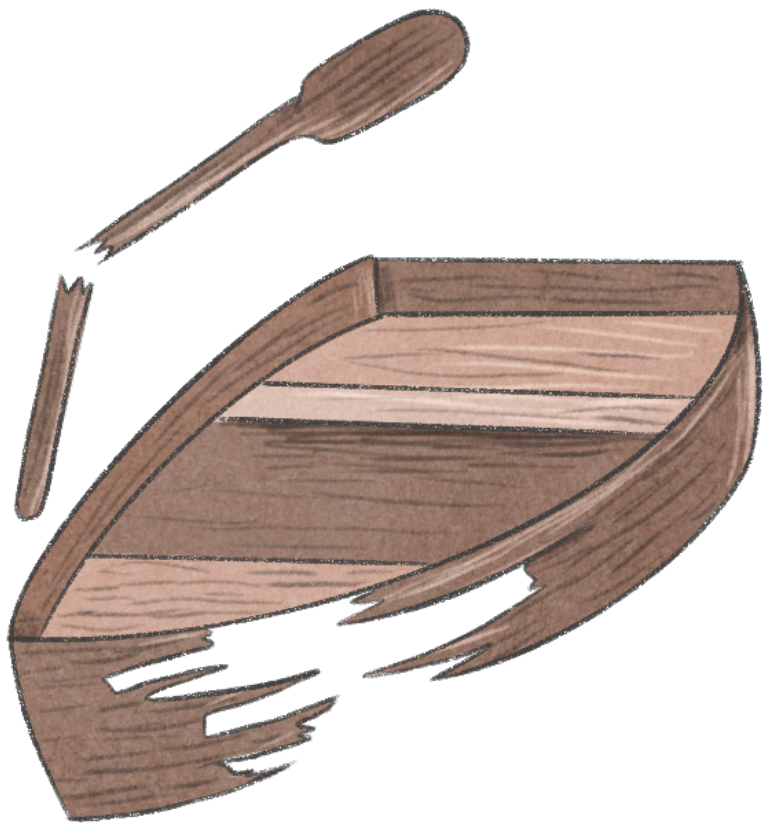

© عمل فني لرفيق الحريري

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّه اعتباراً من عام 2020، أصبح 55% من اللبنانيين يعيشون تحت خطّ الفقر، و25% تحت خطّ الفقر المدقع، بينما كان نحو 89% من اللاجئين السوريين يعيشون دون خط الفقر المدقع. وبالنسبة إلى الكثيرين مثل الكردلي، لقد أضاف انفجار المرفأ حافزاً آخر للمغادرة.

أفادت مفوضيّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، أنّ حوالي 977 شخصاً حاولوا العبور من لبنان إلى قبرص بالقارب بين كانون الثاني 2020 وبداية أيار 2021، منهم 229 غادروا في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021. وفي الأسابيع إعادتهم إلى لبنان، أنّ هذه رحلاتٌ يائسة قام بها أشخاص لا يرون أيّ سبيل للبقاء في لبنان مع استمرار تدهور الوضع الإجتماعي والإقتصادي".

كان هذا هو الحال بالفعل في الصيف الماضي قبل الإنفجار، عندما تحدّثت إلى عدد من الناس في منطقة باب التبانة في طرابلس الذين كانوا يفكّرون في القيام بالرحلة البحرية. أخبرتني واحدة منهم، ربى، وهي أرملة لبنانية وأمّ لخمسة أولاد، أنّ الأزمة الإقتصادية باتت لا تُحتمَل أكثر من السنوات التي كانت فيها باب التبانة في حربٍ مع منطقة جبل محسن المجاورة.

قالت: "لقد عشنا في حرب من قَبل ونحن معتادون (بقيت) لمدة خمسة أو ستة أشهر".

أما بقية طالبي اللجوء المحتملين فقد تمّ اعتراضهم إمّا قبل مغادرتهم المياه اللبنانية، أو تمّ جرفهم إلى المياه السورية، أو صدّتهم السلطات القبرصية - وهي ممارسة أثارت إدانة السلطات الدولية وجماعات حقوق الإنسان. وأفادت المفوضيّة أنّ ثلاثة عشر شخصاً لقوا حتفهم في البحر، أو ما زالوا في عداد المفقودين.

وقد وقع آخرون ضحيّةً لخداع نصّابين وعدوهم بالعبور إلى قبرص، لكنّهم اختفوا في نهاية المطاف بعد أخذ "عربون".

وكان شابان لبنانيان تحدّثت إليهما الصيف الماضي قد قاما بالإتّفاق مع مهرّبين مفترضين على سعر 10 ملايين ليرة لبنانية (أي ما يعادل حوالي 1200 دولار بسعر صرف السوق السوداء في ذلك الوقت). وبعد دفع عربون يعادل 100 دولار، إختفى "المهرّب" في كلا الحالتَيْن وغيّر رقم هاتفه.

ومؤخّراً، أخبرني محمد، وهو لاجئ سوري من حماه، أنّه تعرّض للخداع من قبل مهرّب مفترض إختفى بعد أن تلقّى منه في تشرين الثاني الفائت عربوناً قدره 500 دولار. وفي محاولة يائسة لمغادرة لبنان بسبب تلقيه تهديدات بالتعرّض لسلامته، فضلاً عن عدم قدرته على الإستمرار في دفع ثمن الدواء الذي تحتاجه زوجته من أجل حالة صحيّة مزمنة في القلب، باعت عائلة محمد مقتنياتها الثمينة، بما في ذلك مجوهرات زوجته الذهبية، لدفع ثمن الرحلة.

وبعد فشل محاولة العبور إلى قبرص، قال محمد أنه دفع إلى مهرّب آخر لنقله إلى إدلب، حيث ينتظر الآن، تحت القصف المتكرّر، فرصةً للعبور إلى تركيا.

في البداية، ظنّ الكردلي وأولاده أنّهم كانوا محظوظين للغاية. فقد وصلوا بأمان إلى شاطئ لارنكا حيث توقّعوا تقديم طلب اللجوء وبدء حياة جديدة بمساعدة أفراد الأسرة الذين هاجروا إلى قبرص قبلهم.

ولكن بعد بضعة أيام في مخيّم للاجئين مكتظّ وغير صحّي، قال الكردلي إنّ السلطات القبرصية قامت بتحميلهم مع أربع عائلات لبنانية أخرى، إلى جانب مجموعة من اللاجئين السوريين والفلسطينيين، على متن قارب وأعادتهم إلى لبنان.

وأشارت دروسيوتو إلى أنّه في حين ينبغي منح أيّ مواطن لبناني يصل إلى الشواطئ القبرصية فرصة التقدّم بطلب اللجوء، إلّا أنّه في معظم الحالات لم يمنح هذا الحقّ، لأنّه خلافاً للسوريين الذين تمّ تصنيفهم كلاجئين، من المرجّح أن يصنّف معظم اللبنانيين كمهاجرين لأسباب إقتصادية.

وقالت: "بالنسبة إلى المواطنين اللبنانيين، إنّه طريقٌ مسدود. إنّهم يعرّضون حياتهم لخطرٍ كبير ويدفعون الكثير من المال إلى المهرّبين من أجل طريق لن يؤدّي إلى المستقبل".

المراجع:

1-https://lebanon.un.org/sites/default/files/2021-05/2100336 UNCT Annual Report - Lebanon -FINAL - WEB.pdf
2-https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%81-125-%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD%D8%A7%D9%8B-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%AF%D8%AE%D9%84%D9%88%D8%A7-%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%B6%D8%A9-%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B1
3-https://rm.coe.int/letter-to-mr-nicos-nouris-minister-of-interior-of-cyprus-by-ms-dunja-m/1680a1c09b
4-https://www.hrw.org/news/2020/09/29/cyprus-asylum-seekers-summarily-returned
5-https://www.thenewhumanitarian.org/news-Lebanon-Cyprus-Beirut-security-/21/09/feature/2020economy-migration

قضايا المهمّشين وسردياتهم في الإعلام اللبناني... بين الغياب التام والإستغلال السياسي والطرح السطحي والإستعراض

رنا النجار
صحافية

لا تتابع غادة العاملة في أحد معامل الخياطة في برج جمود، نشرات الأخبار ولا البرامج الحوارية السياسية. السيدة الخمسينيّة التي تعمل حوالى 15 ساعة يومياً بين المعمل والبيت، ولديها 3 مراهقين، لا تشاهد على شاشة التلفزيون المحلي سوى المسلسلات التركية. "ما نعانيه في هذه الأحياء التي تعيش تحت خط الفقر، أخطر بكثير مما يُحكى على الشاشات والإذاعات والصحف، نحن نموت من الجوع والمرض وحدنا من دون أن يسمع أحد زقزقة بطوننا"، تقول غادة بصوت حزين وهي ترقّع قميصاً على ماكينة الخياطة في بيتها الصغير. وتضيف: "الإعلاميّون يرتدون أجمل الثياب والبدلات والأكسسوارات ويجلسون في استوديوهات فخمة تشعشع فيها الأنوار، ليطرحوا قضايا الفقر والفساد والدواء والاستشفاء، فيما نحن نعيش بلا أدنى مقوّمات الحياة وبالكاد تزورنا الكهرباء وليس لدينا صابون ومنظفات ولا نشمّ رائحة اللحمة إلا في الأفراح". لا تثق غادة إبنة ضاحية برج حمود بالإعلام، ولا تعوّل إيفون إبنة عكار على أهميته للمساهمة في تغيير حال البلد المأزوم.

غالبية وسائل الإعلام اللبنانية التقليدية لم تتحرّر من دائرة الزبائنية بعد، ولا تتبنى لغة الشارع وخطاب الفئات الأكثر تهميشاً وخصوصاً فئة الشباب ما قبل الأربعين الذين تحوّلوا عنها إلى الإعلام البديل والسترميمنغ والسوشيل ميديا. هذه الوسائل إبنة البيئة اللبنانية التي تعاني من عدم الاستقرار، وغياب النموذج (Business Model)، وغياب الاستراتيجيات، وغياب دراسات الجدوى العلمية لوجودها وتحقيق أهدافها، مع بعض الاستثناءات أحياناً في الوسيلة نفسها حيث قد نرى كاتباً يغرّد خارج السرب أو صحافياً يغامر في مشروع يحمل لواء المظلومين والمهمّشين الغائبين من تحت دائرة الاهتمام (المثليين، المجتمعات التي تعيش تحت خط الفقر، المعوّقين، المرأة، الأطفال). وهي لطالما عانت من عدم استطاعتها تمويل ذاتها من خلال المحتوى الذي تقدمه، الذي بقي رغم مرور السنوات سطحياً وبعيداً عن الاستقصاء والمعلومة القيّمة والفريدة، ويقع في التكرار سواء في طرح المواضيع نفسها أو في استضافة الوجوه نفسها من سياسيين ومحلّلين محسوبين على أحزاب وتيارات سياسية. وهي قائمة على التمويل السياسي والحزبي أو التمويل الخارجي، وهي تعاني اليوم أكثر من أي وقت مضى، من صعوبات في التمويل خصوصاً بعد "ثورة 17 تشرين"، والإنهيار الاقتصادي، وتراجع نسبة المشاهدة، وضمور قطاع الاعلانات، وكل ذلك كان ولا يزال ينعكس على أداء الوسيلة وأداء الصحافيين الذين يقعون كبش محرقة، ويعملون في ظروف غير مريحة اقتصادياً ونفسياً وصحياً وأمنياً، ويواجهون مشكلات جمّة أهمها حرية التعبير...

"يُكثرون من الكلام والتقارير من دون أن يسمعوا صوتنا وألمنا، لقد مللنا"، تفيد إيفون العاملة في مكتب للشحن. وتسأل: "لما لا يصوّرون بيوتنا وكيف نعيش وكيف نتدبّر أمورنا في ظلّ هذا الإنهيار الاقتصادي وانتشار الوباء؟". إيفون الأربعينية التي تعيل إبنتها الصماء، ترى أن "التلفزيونات تشبه لوحات الطبيعة الخلاّبة التي تتغنى بجمال لبنان ومناخه، في حين أن البلد غارق بالنفايات والعتمة وأزمات البنزين والاستشفاء والخبز... إعلام لا يتحرّك إلاّ بأجندات السياسيين والفاسدين". وتضيف: "نحن نحتاج إلى معلومات وأرقام تقول لنا من هم السارقون، نريد أن نصل إلى نتيجة لا نريد سياسيين ومحلّلين يكرّرون الأفكار نفسها". وتتساءل: "أليس من حق إبنتي أن تفهم ماذا يدور في البلد؟ أليس من حقها أن تعرف كيفية الوقاية من كورونا؟ لماذا لا يوجد لدينا برامج مخصصة للمعوّقين؟ أم أن الشاشات هي فقط للنخب والأغنياء وفائقي الذكاء والثقافة؟"...

عدم ثقة غادة وإيفون بالإعلام التقليدي اللبناني لا يأتي من عدم، فهناك دراسة عمرها أكثر من عشر سنوات أجرتها مؤسسة "سكايز" تفيد بأنّ أبناء المناطق المحرومة والضواحي وخصوصاً القرى البعيدة أي المهمّشين، لا يثقون بالإعلام التقليدي.

هذا الشرخ الحاصل بين الإعلام (خصوصاً المرئي) والمجتمعات الأكثر فقراً مثل اللاجئين والمعوّقين ومثليي الجنس والمجتمعات التي تعيش تحت خطّ الفقر والنساء وغيرهم، هو تاريخي في لبنان ويعود إلى عدم تمثيل الإعلام لهذه الفئات من المجتمع أو تبني خطابها أو الاستقصاء حول قضاياها التي تعود في معظمها إلى تفشّي الفساد وعدم تقسيم الثروات ونهب المال العام.

خطاب الكراهية... أداة سلطوية

يقول البروفيسور في الإعلام محمود طربيه، إن الإعلام اللبناني ينطلق في أي تغطية أو مقاربة من مبدأ ارتباطه بشكل عام بالمصالح السياسية والحزبية والمصرفية والعائلية، سواء الظاهرة والمعلنة أو المخبّأة تحت الطاولة، والتي تنعكس على طريقة طرحه لأي قضية سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. وهنا يرى الصحافي والمسؤول الإعلامي لمؤسسة "سكايز" (عيون سمير قصير) أن "الإعلام اللبناني التقليدي وخصوصاً المتلفز، لطالما تغاضى عن ملفات المهمّشين وخصوصاً اللاجئين السوريين والفلسطينيين". وأشار الى أن "امتلاك وسائل الإعلام اللبنانية تاريخياً من قبل 12 عائلة ثرية سياسية مرتبطة بالمنظومة الحاكمة، جعل هذه الوسائل تبتعد عن الإطار الأساسي الذي وجد من أجله الإعلام مثل التثقيف في الشأن العام، أو محاربة الفساد، أو السعي الحثيث إلى التغيير في القوانين ومناصرة المهمّشين والفقراء ومن تهدر حقوقهم". بعد العام 2019 حيث نشأت "ثورة 17 تشرين" وانهار الوضع الاقتصادي وتفاقمت أزمة اللاجئين وتفشّى وباء كورونا، وبدل أن ينحو الإعلام التقليدي إلى تزويد الناس بالوقائع والمعلومات الدقيقة والمعطيات وترشيده لكونه الوسيلة الأكثر تأثيراً على الجمهور لا سيما أثناء المنعطفات السياسية والكوارث الصحية والطبيعية، فاقم من خطاب الكراهية ضد اللاجئين والمثليين والمتحوّلين جنسياً، والمناطق الشعبية المكتظة التي توجّه إليها الإعلام خلال تفاقم أزمة كورونا بشكل فوقي وعنصري تخطى الأعراف والقوانين. ويفسّر شحرور أن "خطاب الكراهية هذا ليس جديداً في لبنان وهو مرتبط بالبروباغندا السياسية التي يحرّكها السياسيون والأحزاب لتخدم توجهاتهم وسياساتهم وبرامجهم الانتخابية". ويضيف: "خطاب الكراهية الذي يساهم الإعلام في نشره، هو أداة تستغلّها السلطة السياسية التي تملك هي نفسها وسائل الإعلام، وهو خطاب يتعلق بالحدث السياسي الذي مرّ به لبنان، فلا ننسى مثلاً حملات الكراهية من قبل القاعدة الشعبية لجمهور 14 آذار ضد العمّال السوريين في العام 2005 في زمن الاغتيالات السياسية في لبنان، ثم التعامل العنصري مع اللاجئين السوريين أثناء الرهاب الحاصل من جراء دخول "داعش" الى لبنان ومنعهم من التجوّل وتوجيه الملامة إليهم في انقطاع التيار الكهربائي أو في تأزم الوضع الاقتصادي وما إلى هنالك من قضايا...".

الأمر الذي أكّدته دراسة لـ "Internews" و"USAID" حول "تراكم المعلومات وأثرها على ثقة السوريين في لبنان"، حيث بيّنت أن وسائل الإعلام اللبنانية الأكثر انتشاراً (راديو وتلفزيون) تتناول القضايا الخلافية سياسياً بتحيّز، وأنه نادراً ما تُعالج هذه المنافذ قضايا خاصة بالمجتمعات المهمّشة سياسياً مثل اللاجئين السوريين".

© عمل فني لرفيق الحريري

تذبذب في تقديم المحتوى

يميّز د. طربيه بين الإعلام التقليدي والإعلام البديل ومواقع التواصل الاجتماعي في تغطية قضايا المهمّشين. ويرى أن الأخيرين رفعا مستوى الوعي وحرّضا الإعلام التقليدي ليتحرّر من الجمود الذي كان عليه قبل حوالى 3 سنوات، وفرضا عليه أن يواكب وإن بخجل أو بسطحية، قضايا الناس وهمومهم. ويؤكد أن السوشيل ميديا هي التي تحدّد المتعارف عليه في الإعلام اليوم، وترتّب أولويات التغطيات بحسب ما يثار على صفحاتها وما يكون "تراندينغ". ويضيف: "لم يعد الإعلام التقليدي قادراً على التغاضي عن قضايا الفساد والمهمّشين، لأنّ الناس العاديين صار لديهم إعلامهم الشعبي الخاص من خلال منصات السوشيل ميديا والسترميمنغ، وباتوا يحاسبون الإعلام ويوجّهون إليه الاتهامات في حال قصّر عن تغطية تظاهرة ما أو انحاز لسياسي ما أو مارس خطاباً عنصرياً".

لكن السؤال: كيف تقدّم وسائل الإعلام التقليدية هذا المحتوى ومن أي زاوية؟ يجيب طربيه أن "الطرح لا يزال بدائياً في غالبية الأحيان ويميل إلى الطريقة الإنفعالية والإستعراضية للمشكلة من دون أي حلّ ومن دون متابعة، مما يأخذ الموضوع الى الإثارة والأكشن أكثر من التثقيف وتقديم معلومة دقيقة ومعطيات قد تساهم في رفع الوعي، أو تشكيل رأي عام وتغيير قوانين أو طرح قوانين قد تحمي الفئات المهمّشة". ويضيف: "قد يُستثنى هنا برنامج واحد مثل "يسقط حكم الفاسد". ويشير طربيه الى أن "تعاطي الإعلام مع الحجر الصحي والمعلومات المتعلقة بانتشار وباء كورونا، أكبر دليل على التذبذب الحاصل في الإعلام ولعبه دور الجلاد والقاضي ورجل الأمن في الوقت نفسه، وتعاطيه مع قضايا مصيرية بخفّة وفوقيّة كمن تخاطب محطة المواطنين بـ "بلا مخ"، أو يهين صحافي مواطناً آخر ويحاسبه على مخالفته القانون، أو يصدر الأوامر في حق مواطن ثالث بحجة أنه يدافع عن المرأة والطفل!".

ويذكّر دوماً بأن تركيبة الإعلام هي التي تتحكم دائماً بطريقة الطرح والمساحة المعطاة لأي موضوع. وهو ما أشارت إليه دراسة "Internews" الآنفة الذكر، معتبرة أن ارتباط الإعلام بالنخبة السياسية وانعكاسه للوضع الراهن، يفسّر تحويل موضوع وباء كورونا الى مادة سجال سياسية عبر الإعلام التقليدي، بينما وسائل الإعلام الرقمية البديلة كانت أكثر اعتدالاً للقضايا ذات الصلة بالمهمّشين من خلال تقارير معمّقة عن المجتمعات المهمّشة بما فيها مخيمات اللاجئين.

وفي هذا السياق، يشير شحرور الى أن "الاستثناءات في تقديم المادة وطرحها تعود أحياناً إلى الخلفية الثقافية والسياسية للصحافي ومدى تبنيه قضايا المهمّشين وانحيازه للحق وكشف الفساد أو الاضاءة على معاناة الفقراء والمعذّبين والمعنّفين، كما حصل في قضايا التعنيف الأسري والحضانة التي تبناها صحافيون يؤمنون هم أنفسهم بالقضية، وطبعاً بحسب الهامش الذي قد تسمح به سياسة المحطة أو الجريدة أو الموقع".

الإعلام البديل مصدر للمعلومات

تؤكد دراسة أجرتها مؤسسة "مهارات" غير الحكومية التي تعنى بقضايا الإعلام وحرية التعبير والرأي، حول اتجاهات وسائل الإعلام والاتصال في زمن التغيير بين تشرين الأول 2019 و2020"، ما تحدث عنه طربيه وشحرور عن عدم قيام الإعلام اللبناني بدوره في المساءلة والمحاسبة وإعطاء منبره بشكل رئيسي للسياسيين التقليديين على حساب المهمّشين. فبيّنت الدراسة أن الإعلام البديل نجح في فرض نفسه كمصدر مهم للمعلومات ولبناء الرأي وأخذ شرعيته من حجم متابعيه الواسع، لأنه بدا أقرب إلى الاتجاهات الشعبية ومتحرراً من الارتباطات ويضيء على القضايا من زاوية مختلفة لا سيّما البعيدة عن دائرة الاهتمام والمحرّمة. كما فرض الإعلام البديل نفسه على وسائل الإعلام التقليدية التي باتت تأخذه بعين الاعتبار، وتعتمده مصدراً إخبارياً ومؤشراً مهماً على نبض الناس والشارع.

نسب متدنية لتناول قضايا المهمّشين

وأشارت الدراسة الى أن "التغطيات الاخبارية في القضايا الرئيسية على العموم لم تكن بين 2019 و2020، الى جانب مطالب الثوار، وبالتالي المهمّشين، في حين غابت مواضيع التوعية والتثقيف عن الشأن العام والانتخابات، وغاب معها الناشطون وممثلو الحراك الشعبي لمصلحة السياسيين". ولناحية التوازن الجندري، وجدت الدراسة أن "حصة المرأة في الإعلام التقليدي كانت هامشية، فهي 14 في المئة قياساً الى الرجل الذي ما زال يحتلّ الصدارة كمتحدث رئيسي في التقارير الإخبارية بنسبة 86 في المئة". وخلصت الدراسة الى أن "المرأة لا تزال معرّضة للتهميش في وسائل الإعلام اللبنانية، على غرار تهميشها في الحياة السياسية وكأنها لا تُؤخذ على محمل الجدّ".

وفي اهتمامات الإعلام التقليدي، كانت لافتة في الصحافة نسبة قضايا المرأة (1%)، وقضايا المخيمات واللاجئين (1%)، وكذلك قضايا الفساد التي لم تحصل إلاّ على نسبة 2%، لكنها أولت القضايا الاجتماعية والمطلبية نسبة بلغت 13%. وفي اهتمامات التلفزيون بلغت نسبة القضايا المطلبية 9%، والفساد 6%، والمخيمات واللاجئين 5%. أما في اهتمامات الإعلام البديل، فبرز الاهتمام بشؤون المرأة بنسبة 5% وكذلك بقضايا المخيّمات واللاجئين 5% والفساد 5%.

اللاجئون الإيزيديّون في لبنان يعيشون في خوف الإضطهاد

نيسان أحمدو
صحافية

عندما بدأت العملية العسكرية المدعومة من تركيا في منطقة عفرين الكرديّة في شمال غرب سوريا في أوائل العام 2018، فرّ رياض نابو ذو الستين عاماً مع زوجته من منزلهما في قرية قسطل جندو بحثاً عن اللجوء في لبنان.

وصل نابو، الذي طلب عدم الكشف عن هويته خوفاً من الانتقام، مع اللاجئين الإيزيديين الآخرين المذكورين في هذه القصة، إلى منطقة شتورا في لبنان حيث انتقل أفراد آخرون من عائلته للعيش في سنوات سابقة.

قال إنه بسبب سنّه، لم يتمكّن من العثور على وظيفة لإعالة أسرته، واضطرّت زوجته للعمل كمدبّرة منزل لتأمين لقمة العيش.

وقال نابو: "بيوتنا اختفت، وأراضينا ضاعت، وهنا [في لبنان] بالكاد نستطيع تدبير شؤوننا. لقد فقدنا كل شيء في وطننا، وبالكاد نستطيع العيش هنا".

اعتُقِل نابو وسُجِن من قبل فصائل متطرّفة تعمل بالقرب من قريته. وتمّ إطلاق سراحه لاحقاً في صفقة تبادل أسرى شملت إيزيديين آخرين من السجون التي تديرها جماعات متمرّدة مختلفة.

بدأ المئات من الإيزيديين اللجوء إلى لبنان بعد اندلاع الإحتجاجات السورية المناهضة للحكومة في العام 2011. وقد هرب الكثير منهم في خلال العملية العسكرية المدعومة من تركيا، التي استولت على عفرين حيث يعيش ما يُقدّر بنحو 25,000 إيزيدي وإيزيديّة.

يقول الإيزيديّون إنهم يخشون تكرار الإبادة الجماعية التي وقعت في سنجار العراقية في العام 2014، عندما هاجم ما يُسمّى تنظيم الدولة الإسلامية أراضيهم وقتل آلاف الرجال واستخدم آلاف النساء والفتيات كعبيد جنس.

وفقاً لمجلس الإيزيديين السوريين، ويضمّ مجموعة مناصرة للمجتمع الإيزيدي السوري يقع مقرّها في ألمانيا، تقيم 124 أسرة إيزيديّة في لبنان، أي ما يعادل حوالى 500 شخص ينتشرون بين مناطق مختلفة، ولكنّ غالبيّتهم يتواجدون في عرسال وشتورا.

يشير المجلس، إلى أنه بالإضافة إلى تعرّض الإيزيديين للخطر بسبب أزمات لبنان الثلاثية المتمثّلة في تفشّي كوفيد-19 والإنهيار المالي والإضطرابات السياسية، فإن وضع الإيزيديين يعتمد إلى حدّ كبير على المجتمع الذي يعيشون فيه. ويقول الإيزيديّون إنهم حتى الآن لا يشعرون بالأمان للكشف عن ديانتهم بين مختلف المجتمعات في لبنان.

ويسعى اللاجئون الإيزيديّون إلى إعادة التوطين في البلدان التي يعيش فيها أقاربهم، مثل ألمانيا وكندا، ويقولون إنها الطريقة الوحيدة التي تمكّنهم من ممارسة دينهم بحريّة.

يعيش نابو في المبنى نفسه حيث يعيش أهله. وتعيش شقيقة زوجته، ليلى عيسو، في شقّة مكوّنة من غرفتَي نوم مع ثمانية أفراد من عائلتها. وصلت ليلى إلى لبنان في العام 2016 بعد اعتقال والدتها البالغة من العمر 75 عاماً لمدّة ثلاثة أيام من قبل الجماعات المتمرّدة التي تعمل بالقرب من قريتهما قسطل جندو.

تعمل ليلى وإبنتَاها كمدبّرات منازل لكسب لقمة عيشهنّ. وتقول: "تمّ اختطاف النساء من القرى الإيزيديّة، وتعرّضنا للمضايقة والإهمال من قبل الحكومة السورية عندما فررنا من قريتنا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. لجأنا إلى لبنان وعملت مع ابنتيّ كمدبّرات منازل. لكن منذ تفشّي كوفيد-19، لم نتمكّن من العمل في أيّ منزل".

وأضافت أنها تخشى على أولادها إذا عادوا إلى سوريا، لأنّ إبنتيها قد تتعرّضان للخطف وقد يُجبر أبناؤها على القتال في صفوف الجيش السوري. حتى في لبنان حيث يلجأون، تُفضّل هي وعائلتها إخفاء عقيدتهم من أجل البقاء بأمان.

كانت قرية قسطل جندو ذات الغالبية الإيزيديّة في مرمى الهجمات الصاروخيّة منذ العام 2012، فهي تقع على حدود بلدة أعزاز التي يسيطر عليها المتمرّدون في شمال سوريا. وقد نزح معظم سكّان القرية البالغ عددهم نحو ألف نسمة في العام 2018.

يقول اللاجئون الإيزيديّون إنهم يخشون التجمّع في مخيّم مثل اللاجئين السوريين الآخرين، لأنهم عندها يخاطرون بأن يصبحوا هدفاً سهلاً. لذا فإنهم يفضلون البقاء بين المجتمعات المحلية المختلفة.

وقال ممثّل مجلس الإيزيديين السوريين في لبنان عبدي علي: "نحن منقسمون بين مجموعات دينية مختلفة في البلاد. ووفقاً للمنطقة التي نعيش فيها، إما أننا لا نفصح عن الديانة التي ننتمي إليها، أو نقول إننا إيزيديّون في مناطق معينة فحسب. ولكن لا يزال يُتوقّع منّا أن نتحوّل إلى ديانة المجتمع الذي نعيش فيه".

وأضاف أنه، حتى لو قالوا إنهم أكراد عرقياً فقط من دون الكشف عن ديانتهم الإيزيديّة، فإنهم ما زالوا يتعرّضون للمضايقة والتخويف، مشيراً إلى أنهم يفضّلون أيضاً العيش في مناطق مختلطة دينياً بدلاً من منطقة تغلب عليها طائفة واحدة.

والجدير بالذكر أنّ النظام السياسي في لبنان يعمل في إطار تقاسم السلطة على أساس طائفي، وقد أنهى هذا النظام في العام 1990 الحرب الأهلية التي استمرّت 15 عاماً.

يعيش وليد ريبر مع عائلته المكوّنة من ثمانية أفراد في شقّة من غرفتَي نوم في شتورا منذ العام 2012. لم يتمكّن أطفاله من مواصلة تعليمهم لأنّ كبار السنّ منهم اضطرّوا إلى العمل، بينما تعرّض أصغرهم للمضايقة في المدرسة بسبب عدم اتّباعه الشعائر الدينية نفسها التي يتّبعها الأطفال الآخرون هناك.

وقال ريبر: "ليست لدينا أيّ حماية أو ضمانات. من بين جميع الطوائف في لبنان، نحن الأكثر ضعفاً. لا نلقى قبولا كإيزيديين، ومن المتوقّع منّا أن نغيّر ديننا لنندمج في المجتمع".

دفع الوضع الاقتصادي المتدهور في لبنان البنك الدولي إلى التحذير من "انفجار داخلي" في البلاد، في ظلّ تزايد السخط السياسي والاحتجاجات المناهضة للحكومة.

وقال ممثّل مجلس الإيزيديين السوريين في لبنان عبدي علي: "منذ أن اجتاح كوفيد-19 البلاد، جعل حياة الجميع أكثر تعقيداً. أصبحت فرص العمل شحيحة واضطرّت أعداد متزايدة من الأسر إلى الاعتماد على المساعدات من مختلف المنظّمات ومن أفراد الأسرة الذين يعيشون في الخارج كمصدر رئيسي للمعيشة".

وعلى الرغم من التحدّيات التشغيليّة التي فرضتها جائحة كوفيد-19، واصلت المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أنشطة إعادة التوطين في العامين 2020 و2021. وأكّدت المفوّضية أنه تمّ في السنوات الأخيرة تقديم طلبات للاجئين المحتاجين لإعادة التوطين خارج لبنان، بمن فيهم اللاجئون الإيزيديون.

وأشار علي إلى أنه غالباً ما يتمّ تجاهل اللاجئين الإيزيديين في جهود إعادة التوطين.

أضاف: "ثمّة 50 طفلاً إيزيدياً في سوق العمل هنا. لا يذهبون إلى المدرسة لأن أسرهم لم تتمكّن من العثور على عمل، ولأن سوق العمل تتطلّب أيادي عاملة شابّة".

وصل علي مع عائلته إلى لبنان في العام 2013، وقد ساهموا منذ ذلك الحين في دعم الإيزيديين القادمين إلى لبنان. وقال إن الجميع في البلاد يواجهون صعوبة في العثور على دواء للأشخاص الذين يعانون ارتفاع ضغط الدم والسكّري وغيرها من الأمراض في ظلّ الوضع الاقتصادي في لبنان.

وقال علي، عضو مجلس الإيزيديين السوريين: "لا حلّ لنا سوى في إعادة التوطين في بلد آخر يحمي الأقليّات، ويمنحنا الحقّ في التعبير عن أنفسنا والإحتفال بديانتنا وممارسة شعائرنا من دون أيّ خوف من القمع".

حيازة المساحات: كيف تحيي المجتمعات المهمّشة في بيروت مشاعر الوطن

لين كسيبي
صحافية

على الجانب الآخر من الطريق، تسمع أصوات سائقي الباصات اللبنانيين يطلقون "الزمّور" على المارّة السوريين وهم ينادون أسماء الوجهات. وترى النساء الإثيوبيات في الأوشحة البيضاء المتدليّة، في طريقهن إلى المنزل من الكنيسة، بينما تجلس السودانيات أمام متاجر التحف ويقمن بتجديل شعرهن. وعلى بعد بنايتين، يجلس رجل فلبيني القرفصاء أمام سلال من الأسماك المجفّفة للبيع. ورجل عجوز لبناني يتفاوض مع أحد الزبائن حول السعر أمام متجره للأثاث والأكسسوارات القديمة المعاد تدويرها.

يقدّم مشهد يوم الأحد في برج حمود لمحة عن التنوّع المذهل في بيروت. إنّها مدينة إستقطابية، حيث يكون الفقر إلى جانب الثراء الفاحش، وتعيش المجتمعات المختلفة جنباً إلى جنب ولكنّها تكاد تكون معزولة كلياً.

على مدى تاريخه، قدّم لبنان المأوى إلى آلاف النازحين الذين لجأوا إليه من الدول المجاورة، بمن فيهم السوريون والفلسطينيون والعراقيون والسودانيون. كما جذب الآلاف من العمّال المهاجرين من آسيا وأفريقيا. لكن مع تأثيرات الجائحة والأزمة الإقتصادية، ومؤخّراً إنفجار بيروت، تراجع هذا التدفّق للمهاجرين. وبالنسبة إلى اللاجئين والعمّال الذين ما زالوا في لبنان، هناك مسافة بين المجتمع المُضيف والمهاجرين. ويبدو أنّ التفاعل الخجول والعزلة يسيطران على المشهد، حيث أنّ التحيّز والسياسة قد خلقا حواجز تثبط التفاعل.

في الوقت نفسه، لم ترحّب مواقف المواطنين اللبنانيين بالديناميّات بين المجتمعات فحسب، بل شجّعتها، لا سيما عندما يتعلّق الأمر بحيازة المساحات من خلال الطعام والفن والموسيقى والسوق عبر بيروت. هذا يسمح بتجربة متكاملة مع مجتمعات المهاجرين وإعادة كتابة العلاقات بين المجتمعات.

وقد أصبحت العلاقات بين المجتمعات أكثر إيجابية مع نمو المزيد والمزيد من الثقافات داخل المدينة، في محاولة لإعادة خلق الشعور بالوطن داخل بلد ليس "لهم".

الطعام: سريلانكا

رائحة الأطعمة تنطبع في نسيج ملابسك، وتدعوك إلى استكتشاف هذه المدينة التي هي جوهرة مخفيّة.

يعدّ الطعام بوابة رائعة للتعرّف على الأشخاص ذوي الخلفيات المختلفة. ويخلق المطبخ التواصل من خلال الأطباق المشتركة، ويوفّر تجربة رائعة من الترابط. تقع فوق متجر صغير لبيع التوابل الآسيوية سلسلة من السلالم تؤدّي إلى مطعم هندي - سريلانكي عمره 25 عاماً، شكّل ملاذاً للعمّال المهاجرين والوفود الدولية لسنوات. إنّ "تونوديان"، وهو مطعم شائع في برج حمود، جوهرة لا يعرفها معظم اللبنانيين. المكان عبارة عن خليط من الثقافات واللغات والتراث، حيث يتمّ نقلك إلى بوابة تربطك بالهند.

الوجبة الشعبية التي يقدّمونها هي "كارايكودي تشيتينادو سبيشال" (Karaikudi Chettinadu Special). ويتمّ تقديم الأرز والخبز والكاري والوجبات المختلفة على طبق كبير من أطباق مصنوعة من أوراق الشجر يمكن رميها؛ والمعروف أيضاً باسم "ثالي". ويعدّ "ثالي" جزءاً من ثقافة تناول الطعام خارجاً في الهند، وهو جزء لا يتجزأ من المهرجانات والإحتفالات.

إنّ نكهات التوابل الحارّة والبصل الحلو والزنجبيل اللاذع والثوم والطماطم الحامضة، ستضمن لك تجربة أصيلة للطعام الهندي.

السوق: الفلبين

في قلب الحمراء، المنطقة الأكثر شعبية في بيروت، هناك شارع يشكّل مركزاً للأسواق الصغيرة الفلبينية. يعدّ سوق الأحد وجهة شهيرة يوم الأحد للبنغاليين والفلبينيين واللبنانيين، حيث تنتظرهم صوانٍ وافرة من الطعام الفلبيني الطازج على طاولات بلاستيكيّة بيضاء طويلة. ولا تتوافر التوابل الفريدة والخضروات الطازجة المستوردة مثل "أمبالايا"، إلّا هناك فقط. كما تتوافر أيضاً الملابس والأكسسوارات ومنتجات العناية بالجمال. وتضجّ السوق بموسيقى البوب الفلبينية التي تمدّها بالطاقة.

من بين البائعين زوجان شابان: إيلي وهو لبناني، وجيني وهي فلبينية. وهما متزوّجان منذ ستّ سنوات، وقد افتتحا مؤخّراً متجراً يبيعان فيه منتجات التجميل. قال إيلي: "نميل إلى التقليل من قيمة جمال الثقافة الفلبينية"، وأضاف: "لكن هنا في لبنان، يشعرون بالعزلة. نحن لا نعطيهم الحرية للتعبير عن أنفسهم". ويلتفت إيلي إلى زوجته: "أنا سعيد جداً معها، ونحن نتطلّع إلى الإنتقال إلى الفلبين معاً".

الفن: سوريا

وجد الفنانون السوريون في لبنان فسحة يعبرّون من خلالها عن أنفسهم، ويروون قصصاً عن الحرب والحب من خلال الفنّ. فالفنّ له القدرة على إحداث التغيير الإجتماعي من خلال خلق مساحة آمنة لا أحكام فيها.

وجد الفنانون التشكيليّون مكانهم في المعارض الفنية في المدينة وعلى مسرح الثقافة العالمية. ومن الشخصيات البارزة في الساحة الفنية السورية محمد خياطة الذي يتناول عمله مفاهيم الهجرة والذاكرة والهوية. ويستعرض خياطة من خلال أعماله علاقات اللاجئين مع البيئة السياسية والمجتمعية، مركّزاً على عملهم كعمّال ومزارعين، وهي المهن التي يسمح لهم بممارستها في لبنان. قال خياطة: "أنا أؤمن دائماً أنه يمكنني التأثير في الناس من خلال الفنّ والتواصل معهم عبره، فهو أداة فعّالة تنقل رسائل قوية وتزيد الوعي بالقضايا التي تعاني منها المجتمعات المهمّشة".

محمد خياطة هو من بين العديد من الفنانين السوريين الذين وجدوا موطناً لفنّهم في بيروت من خلال صالات العرض والمعارض المحليّة.

الموسيقى: إثيوبيا

ينساب الضوء الداكن الملوّن على ملامحهم القوية. إنّ الحركة السريعة لأقدامهم على الأرض تصدح في آذان جمهورهم الأسير. تخلق المجموعة الماهرة من الراقصين جواً من البهجة عند أداء الرقص الأفريقي.

مار مخايل شارعٌ له تاريخ طويل، وهو مصدر الحياة الليلية في بيروت. يجد كلّ واحد فيه موطناً لذوقه الموسيقي: تكنو، هاوس، عربي، آر إن بي، جاز، وأفريقي. وفي ليالٍ محدّدة، تستضيف الحانات والبارات والمطاعم الطعام التقليدي الأفريقي، بينما تعزف الموسيقى الأفريقية. وتسيطر القوّة والبلاغة والإيماءات على المشهد، فيما يعيد الراقصون الإثيوبيّون خلق جوانب من مجتمعهم من خلال عروض الرقص المحبوكة بعمق في النسيج الإجتماعي لأفريقيا. لفّ شفرات الكتف، وإرتداد الكتفين، وهزّ الصدر؛ هذه هي "إسكيستا"، واحدة من أكثر رقصات إثيوبيا شهرةً.

إنّ الطاقة في ساحة الرقص تدعو الجماهير بشكلٍ مقنع إلى التعاون يداً بيد مع المجتمعات الأفريقية في لبنان من خلال الرقص. فالجسد يقود الحوار، ممّا يسمح بخلق علاقات بين الثقافات، والبيئة ترحّب بذلك.

حتى لا يتخلف أحد في الوراء: النساء والفتيات

ميريام صفير
مديرة المعهد العربي للمرأة

من الصعب التفكير في "عدم ترك أحد خلف الركب" في ظلّ الظروف العصيبة التي أصبح لبنان رهينةً لها حالياً. لقد تسبّبت أزمة الصحة العامة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والإنفجار المأساوي لمرفأ بيروت، الذي فاقمتهما إحدى أسوأ الأزمات الإقتصادية والمالية على مستوى العالم في السنوات الـ 150 الماضية، في إلحاق الضرر باللبنانيين. إنّ التمييز الذي نتج من الأزمات المتعدّدة الطبقة، كان أكثر حدّة بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والمهمّشة. بيد أنّ "عدم ترك أحد خلف الركب"، وتحديداً النساء والفتيات، لا يتطلّب أيّة استراتيجية "جديدة". بدلاً من ذلك، هو يستلزم العودة إلى المطالب التي قدّمتها مجموعات حقوق المرأة والناشطات/ين خلال انتفاضة 17 تشرين الأول 2019 لضمان إدماج المساواة بين الجنسين واحترامها في جميع القطاعات.

تتناول هذه المقالة الحواجز الهيكليّة التي تحول دون حصول النساء والفتيات على الحقوق، وتشدّد على الجهود اللازمة لتفعيل مفهوم "عدم ترك أحد خلف الركب"، مع الأخذ في الإعتبار أنّ المقالات الأخرى في هذا العدد ستركّز على محنة الفئات المهمّشة. وعلى الرغم من أنّ "عدم ترك أحد خلف الركب" لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال إتّباع نهج متعدّد الجانب، إلا أنّ هذه المقالة تركّز فقط على النساء والفتيات.

منذ أوائل القرن العشرين، كانت النساء في لبنان يرفعن الصوت عالياً للمطالبة بحقوقهنّ. وفي عام 1950، رفضت النساء حرمانهن من حقّ التصويت وناضلن خصيصاً من أجل حقّ المرأة الأميّة في عدم استبعادها من هذا الإمتياز. ولم تكن سنوات الحرب مختلفة: فقد تولّت النساء زمام الأمور وأصبحن ربّات أسرهنّ، وقمن برعاية الأطفال والمسنّين، في حين عملن في الوقت نفسه على إصلاح وترميم النسيج الإجتماعي الهشّ الذي خلّفته الحرب الأهلية مدمّراً وممزّقاً.

ظلّ نشاط النساء ثابتاً على مدى عقود، وبلغ ذروته في انتفاضة 17 تشرين الأول 2019، حيث لعبت المرأة دوراً محورياً. خرجت النساء إلى الشوارع للمطالبة بحقوق ومطالب طال انتظارها، وهي حقهنّ في منح الجنسية لأولادهنّ وأزواجهنّ الأجانب؛ والإستعاضة عن قوانين الأحوال الشخصية بقوانين مدنية؛ والحماية من العنف الجنساني؛ ونظام المحاصصة السياسية؛ والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ وإلغاء نظام "الكفالة" للعمالة المنزلية المهاجرة. لقد كانت مطالبهنّ متقاطعة، ولا يقبلن المساومة في طلباتهنّ.

علاوةً على ذلك، كانت النساء والفتيات بلا هوادة في أعقاب إنفجار مرفأ بيروت. وكنّ أوّل المستجيبين؛ وتجمّعن بأعداد هائلة واتّخذن مبادرات عدّة تتعلّق بالتنظيف، وجمع التبرعات، والعمل التطوّعي. بالإضافة إلى ذلك، عندما فشلت خطّة الإستجابة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جهود الإغاثة، ونظراً إلى أنّ النساء والفتيات والفئات الضعيفة كانت الأكثر تضرّراً، كانت النساء ومجموعات العمل النسويّة أوّل من حشد الجهود، وقمن بإصدار ميثاق المطالب بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلى الرغم من نشاط النساء، فإنّ المشهد الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الحالي يعوّق تحقيق العدالة بين الجنسين. وعلى وجه التحديد، كما تقول سعاد جوزيف: "إنّ النظام الأبوي مستمرّ لأنّه متغلغلٌ في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإيديولوجية والنفسية للحياة الإجتماعية والشخصية... ويتعيّن دراسة كلّ جزء من المجتمع لممارساته ومعتقداته الأبوية". فالنظام الأبوي راسخ بعمق في المجتمع اللبناني، ممّا يجعل النساء والفتيات محرومات، ومجرّد خاضعات لنظرائهن من الرجال. وأوضحُ تجسيدٍ لذلك هو النظام الطائفي الحاكم، حيث تنظّم القوانين الدينية شؤون الأسرة، مثل الزواج والطلاق والحضانة والميراث. وتحرم قوانين الأحوال الشخصية هذه النساء والفتيات من أيّ فرصة لتحقيق وضع قانوني منصف مقارنة بالرجال والفتيان. وعلى الرغم من عمل منظمات حقوق المرأة في رفع سنّ الحضانة للمرأة، وفي إقرار قانون العنف الأسري سنة 2014، فإنّ المرأة اللبنانية لها حقوق جزئية فقط. وتختلف حقوق المرأة وفقاً لطائفتها وما يترتّب على ذلك من قوانين دينية سارية، حيث تكون بعض النساء أفضل حالاً من غيرهن.

وفقاً لمطالب النساء في انتفاضة 17 تشرين الأول 2019، من المهمّ استبدال قوانين الأحوال الشخصية البالية بقانون مدني موحَّد يتضمّن تشريعاً يدين زواج الأطفال، والإغتصاب الزوجي؛ ويمنح المرأة الحقّ في طلب الطلاق؛ ويحميها من العنف الجنساني؛ ويفرض قانون حضانة واضحاً يعطي الأولوية لرفاه الأطفال.

وإلى جانب قوانين الأحوال الشخصية، تسهم الهياكل الأسرية ومؤسسات الدولة في عدم المساواة التي تعاني منها النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، تُحرم المرأة من الوصول إلى مختلف قطاعات القوى العاملة، مما يحيلها إلى المجال الخاصّ وقطاع الخدمات، حيث غالباً ما تتقاضى أجراً منخفضاً أو لا تتقاضى أجراً. كما تلجأ المرأة إلى العمل في القطاع غير الرسمي حيث تتعرّض للتمييز ولا تتمتّع بأيّ حقوق. ويعدّ العمل المنزلي مثالاً هاماً هنا: كونه يعتبر من الناحية النمطية "عملاً نسائياً"، فإنّ العمل المنزلي غير مشمول بقانون العمل اللبناني. وهذا يؤثّر على النساء العربيات الفقيرات (وبالتحديد السوريات والفلسطينيات واللبنانيات اللواتي يعملن كخادمات في المنازل)، ويحاصر الخادمات المنزليات المهاجرات غير العربيات ضمن نظام "الكفالة" التعسّفي.

بالإضافة إلى ذلك، يتمّ إقصاء المرأة عن مناصب صنع القرار وعن السياسة. فالمرأة ممثّلة تمثيلاً ناقصاً جداً داخل الهياكل السياسية اللبنانية، التي يتفشّى فيها الفساد وديناميّات السلطة الطائفية. إنّ وجود المرأة في مجلس النواب ومجلس الوزراء مهمَل: فبالرغم من أنّ النساء يشكّلن 50% من المجتمع اللبناني، إلّا أنّ 6 فقط من بين 128 عضواً في البرلمان، و6 من أصل 30 وزيراً في الحكومة المستقيلة حالياً هم من النساء، ممّا يعكس معدّلات مشاركة وتمثيل المرأة الضعيفة. فعلى سبيل المثال، عندما تمّ تشكيل لجنة حكومية في بداية الأزمة الإقتصادية الأخيرة لتحديد السلع التي ستدعمها الحكومة، لم تكن للنساء مقاعد على طاولة اللجنة. وبالتالي، لم يتمّ إدراج الفوط الصحية وغيرها من منتجات الدورة الشهرية في قائمة المنتجات المدعومة، في حين كانت شفرات الحلاقة للرجال مُدرجة.

بيد أن إدماج المرأة في السياسة ليس كافياً. وعلى الرغم من أن العدد الحالي للنساء في الحكومة هو الأعلى في تاريخ لبنان، إلاّ أنهنّ لم يتّخذن أيّ إجراء لصالح مصالح المرأة. بل إنّ المطلوب هو أن تدعو المرأة والرجل في السياسة إلى المساواة بين الجنسين، وأن يعملا لصالح حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية الكاملة. ومن الضروري وجود منظور نسائي في مجلس الوزراء يترجَم إلى سياسات – ممّا يعني أنّه يمكننا إصلاح السياسات التمييزية التي ظلّت قائمة لفترة طويلة للغاية وتنفيذ سياسات تتماشى مع المعايير العالمية للمساواة بين الجنسين.

في الختام، يتّسم هيكل الدولة اللبنانية المهيمن بطابع أبوي وطائفي لا لبس فيه. فهو يحرم النساء والفتيات والفئات الضعيفة من حقوقهن، علماً أنّ الطريق إلى مواجهة الحواجز الهيكلية التي تؤدّي إلى التمييز، طويل. ولكن لبنان لا يحتاج إلى ابتكار إستراتيجيّات جديدة لضمان عدم تخلّف أحد عن الركب؛ بل يتعيّن عليه الإستفادة من تلك الاستراتيجيّات القائمة. وثمّة حاجة ملحّة إلى التحرّك من أجل تنفيذ الاستراتيجيّات والمطالب التي طرحتها منظمات وناشطات/ون في مجال حقوق المرأة والعدالة الجنسانية. يجب على لبنان أن يفي بمطالب حقوق المرأة لإنتفاضة 17 تشرين الأول 2019 لضمان حمايةٍ أفضل للحقوق الجنسانية. ومع الأزمة الإقتصادية المنهِكة، يجب على لبنان وضع إستراتيجيّة للتخفيف من حدّة الفقر، وخطّة للحماية الإجتماعية تعطي الأولويّة للنساء، لا سيما الأكثر ضعفاً.

المراجع:

1-Charter of Demands by Feminist Activists and Women's Rights Organisations in Lebanon: A Gendered Disaster Response Plan" (ميثاق المطالب النسوية، موقّع من ناشطات وناشطين في العمل النسوي ومنظمات حقوق النساء في لبنان: من أجل خطة استجابة للكوارث مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية، https://arabstates.unwomen.org/en/digital-charter-of-demands-lebanon/08/library/publications/2020

2-JSTOR،"Patriarchy and Development in the Arab World" (النظام الأبوي والتنمية في العالم العربي)، المكتبة الرقمية جايستور، https://www.jstor.org/stable/4030482?seq=1#metadata_info_tab_contents

عاملات المنازل المهاجرات في لبنان في العام ٢٠٢٠: لمحة عن قصص الرعب

فرح سلكا
مديرة تنفيذية، حركة مناهضة العنصرية

إنّ سجلّ أداء لبنان بالنسبة إلى العمّال المهاجرين واللاجئين سجلٌّ غير مشرِّف، والجميع يعرف هذا الآن. وقد تمّ إثبات ذلك من خلال تقارير لا تحصى صادرة عن منظمات حقوق الإنسان المحليّة والدوليّة وشهادات لا متناهية عن الرعب يتشاطرها ضحايا نظام "الكفالة" الرهيب والناجين منه. إنّ ازدياد قصص الرعب هذه بالنسبة إلى العشرات من عاملات المنازل المهاجرات والزيادة الملحوظة في انتهاكات حقوقهنّ في العام الماضي، لم يكن سوى امتداد طبيعي لجميع الممارسات المنمّطة المتمثّلة في التجريد من الإنسانية بموجب القانون والمؤسّسات والمجتمع على مدى السنوات التي سبقت عام 2020. وإذا كنّا قد استطعنا الإلتفاف على كلّ ما سمحنا بحدوثه للنساء المهاجرات في سنوات ما قبل الأزمة، فعندئذ يمكننا، ونكون قد أثبتنا ومهّدنا الساحة فعلياً لنتمكّن من الهروب والسماح بحدوث جميع الفظائع التي ارتُكبت في عام 2020.

الإقتصاد ميّت - وكذلك الإهتمام الضئيل بجهود رصد إنتهاكات العمل ضدّ عاملات المنازل المهاجرات.

لقد أثّرت عقود من الفساد الجامح، والتي أدّت إلى الإنهيار الإقتصادي الحادّ في العام 2020، وطبقات التضخّم التي لا يمكن تصوّرها، على غالبية الأسر اللبنانية الميسورة، وبالتالي فإنّ تأثير الأزمة الإقتصادية/المالية وأزمة الدولار كان له قبضته الخانقة على الجميع بما فيها المجتمعات الأكثر تهميشاً وضعفاً، لا سيما على سبيل المثال لا الحصر، عاملات المنازل المهاجرات اللواتي تمّ جرهنّ إلى المزيد من العزلة، والفقر، والعوَز الشديد.

كانت عاملات المنازل المهاجرات أصلاً من أصحاب الأجور المنخفضة، ومستبعدات من قانون العمل اللبناني ومن رقم الحدّ الأدنى للأجور الضخم. وبعد انخفاض قيمة العملة اللبنانية وانهيار الإقتصاد، فقَدَ الكثيرون وظائفهم، وطردوا من دون إشعار أو إجراءات مسبقة، وحصلوا على قيمة أقلّ من الأجور، وتقاضوا رواتبهم بالعملة اللبنانية بدلاً من العملة الصعبة المتفّق عليها بالدولار الأميركي، وما الفائدة إذاً من البقاء في لبنان القاسي، إن لم يكن لإرسال أموال جيّدة إلى الوطن للعائلة التي تنمو بعيداً عنك وتفتقدك كثيراً؟.

لقد تلقّى فريق عمل "حركة مكافحة العنصرية" مئات الحالات من كل أشكال إنتهاكات العمل، وخصوصاً عدم دفع الأجور في عام 2020، وهذا يعني أنّه كان هناك أسر تستعبد العاملات، وتجبرهنّ على العمل المجّاني، وتلقي باللوم على الأزمة المالية. هذا عذر سيّء، عذر سيّء حقاً، لا سيما عندما نتعمّق أكثر ونكتشف أنّ العديد من هذه الأسر والعائلات لم تحترم إلتزاماتها التعاقدية، قبل بداية الأزمة المالية. فقد ظلّ البعض يحجبون الأجور لأشهر، والبعض الآخر لسنوات. والواقع أنّ لبنان الحالي ونظام الكفالة التابع له، ذات النمط الإستعبادي، يتيحان ذلك بكلّ وضوح وبساطة.

هل تمّت إحالة أيّ كفيل على الإستجواب أو المحاكمة، أو المحاسبة، أو جعله عبرةً للغير، لحجب الأجور بشكلٍ غير قانوني لفترة زمنيّة طويلة؟ هل تمّ إجبار أيّ كفيل على إعادة جميع الأموال المسروقة من عاملة المنزل المهاجرة غير المسدّد أجرها؟ هل تدخّلت وزارة العمل أو نظام العدالة بشكلٍ فعّال في ذلك القطار المتحرّك المدمّر في العام 2020؟ الجواب قصيرٍ وبسيط: كلا، ليس في حالةٍ واحدة. فهل يجوز عدم دفع رواتب أشهر لعاملات المنازل المهاجرات في لبنان من دون خوفٍ من المحاسبة على هذه الجريمة؟ الجواب بسيط أيضاً: نعم.

نتيجةً لذلك، إستُدرج معظم المهاجرين إلى الفقر المدقع وظروف العمل الإستغلالية والمتلاعبة، غير قادرين على تأمين حاجاتهم الأساسية، ويرغبون في العودة إلى ديارهم لكنّهم لا يستطيعون ذلك.

إنتشار جائحة كوفيد- 19 وآثارها المتصاعدة

تعمل عاملات المنازل المهاجرات إمّا بالتعاقد، المعروف أيضًا باسم الإقامة في منزل المستخدم، أو العمل خارج نطاق التعاقد/ العيش خارج منزل المستخدم، أيّ في وضع العمل لحسابهم الخاصّ، مع واحدة أو أكثر من الأسر / أرباب العمل، ويعشن في شقّة مكتظّة يتقاسمن فيها المساحة مع عاملات أخريات. وقد أصابت الأزمة، التّي أعقبتها الجائحة وأدّت إلى تفاقمها، كلا المجتمعَيْن بشكلٍ كبير، ولكن بشكلٍ مختلف.

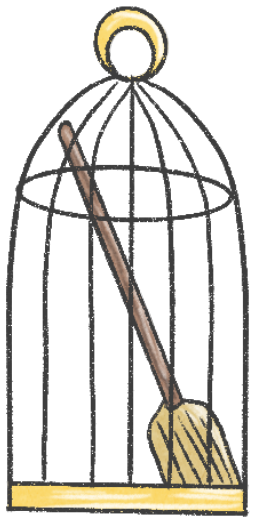

© عمل في لرفيق الحريري

لقد تسبّبت عمليات الإغلاق الحكوميّة المتتالية، ومحدوديّة إمكانية التنقّل والقدرة على تحمّل تكاليف التنّقل، وسياسة العزل الذاتي للعمّال اليوم المعرّضين للخطر، في فقدان هائل للوظائف، واضطرّ العمّال المهاجرون إلى الإعتماد على مدّخراتهم المتوفرّة بالكاد لتغطية نفقاتهم. وقد ألغي العديد من الوظائف التي يشغلها المهاجرون عادةً أو إنخفضت ساعات العمل، لا سيما مع إنتقال العديد من الشركات إلى العمل عن بعد، وإغلاق مكاتبها معظم العام الماضي. وفي النصف الأوّل من عام 2020، حوصر آلاف العمّال المهاجرين في لبنان، وأرادوا العودة إلى ديارهم لأنّهم لا يستطيعون تحمّل تكاليف الطعام أو السكن، أو حتّى مياه الشرب، لكنّهم لم يتمكّنوا من المغادرة بسبب الفقر والتشرّد، ومصادرة أوراقهم من قِبَل الكفيل، والمطارات المغلقة في لبنان أو في وطنهم.

ببساطة، إذا كنت لا تستطيع دفع إيجارك (لأنّك بأيّ مال ستسدّده إذا كنت عاطلاً عن العمل وليس لديك أمل في العمل، أو أنّ وظيفتك ببساطة لا تدفع ما تدينه لك)، ويتمّ طردك مع أولادك، وجميعكم تعانون من الجوع وانعدام الأمل، فكيف يُتوقَّع منك سداد تذاكر عودتك إلى الوطن، أو إختبارات الـ PCR أو جميع متطلّبات السفر الأخرى؟ كيف تعود إلى الوطن بعد كلّ هذه السنوات بدون نقود في جيبك للتنقّلات المحليّة؟ ماذا يفعل هذا النوع من الضغط بنفسيّة الإنسان؟ هل نحتاج حتّى إلى شرح عشرات حالات عاملات المنازل المهاجرات اللواتي تظهر عليهنّ علامات المرض العقلي الحادّ يجبن شوارع بيروت، من دون حتّى تذكُّر أسمائهنّ أو ما حدث لهنّ؟ يتحدّثن مع أنفسهنّ بصوت عالٍ، مظهرهنّ عدواني، ويسرن شبه عاريات، ولا يتحدّثن حتّى مع الأشخاص الذين يتحدّثون لغتهم الخاصّة؟ ما هي أنواع الصدمات التي عانت منها تلك النساء ومن يتحمّل مسؤولية ذلك بوجود مؤسّسات ووزارات معطّلة مثل هذه؟ أيّ شخص؟

واجهت عاملات المنازل المقيمات في منزل مستخدمهنّ مستويات هائلة من الضغط النفسي، حيث شكّلن أكياسَ لَكْمٍ في الأسر التي انتشر فيها العنف المنزلي. كُنّ يعشن ويعملن في عزلة لفترة طويلة، والآن مع الجائحة، فقدن في الغالب حقهنّ في يوم إجازة/ خروج، على افتراض أنهنّ حصلن عليه في المقام الأوّل.

إتّسم الصيف الماضي في لبنان بنمط الإستغناء عن عاملات المنازل المهاجرات اللواتي لم تعد الأسر اللبنانية ترغب بوجودهنّ، أو أرادت التخلّص من (عبئهنّ)، وفعلت ذلك من خلال رميهنّ كالأشياء الممزّقة أمام سفاراتهنّ وقنصلياتهنّ وفي الشوارع بكلّ بساطة. كان هذا مسموحاً به في وسط جائحة. "هيا اذهبي، فقط إبحثي عن طريقك للخروج من البلد". حدث هذا لعشرات النساء المهاجرات اللواتي يملكن الآن الكثير ليتذكّرن به لبنان والشعب اللبناني. حدث هذا قبل وقت قصير من وقوع إنفجار بيروت في 4 آب 2020، وقد يقول البعض أنّ هذا نوع من القدر أصاب لبنان بشكلٍ أو بآخر. وقد يقول آخرون أنّه على الرغم من أنّ القدر قد يكونٍ سيناريو قوياً لأولئك الذين يؤمنون به، إلّا أنّ تأثير الإنفجار نفسه على عاملات المنازل المهاجرات اللواتي تعرّضن للإصابة وتمّ نسيانهنّ، واستبعادهنّ عن جهود الطوارئ، يدلّ على الكثير أيضاً.

يمكننا أن نواصل الحديث عن أنماط أخرى لمعاناة المهاجرين في لبنان، كالإذلال المنهجي زائد العنصرية، ومشاقّ الأولاد المهاجرين، وأزمتَي السكن والتعليم، وأزمة الإجلاء، وأزمة المعاناة النفسية، وأزمة الإنتحار والوفيات التي لم يجر التحقيق فيها، والإفتقار إلى المساكن، والحاجة إلى وحدة سياسية متينة، والحقّ في التنظيم في ظلّ هذه الظروف من دون خوف من الإنتقام، والحاجة الملحّة المطلقة إلى وجود آليات حماية لائقة، التي لا يتوافر أيّ منها حالياً. والأهمّ من ذلك كلّه، أزمة التطعيم.

لكنّ الحقيقة ما زالت قائمة: إنّه لأمرٌ محيّر للغاية كم من العمل الذي يتعيّن علينا أن نقوم به كمجتمع لبناني للخروج من هذه الفوضى السلوكية/الأخلاقية/الأدبية/التاريخية التي نحن فيها في مواجهة عمّال الكفالة، وفي واقع الأمر، مدى بساطة العمل الذي نحتاج إلى القيام به وكيف تنقصه الإرادة السياسية والإرادة الفردية للمشاركة أيضاً. لقد سمحنا لكثير من الأخطاء بأن تستمرّ لفترة أطول مما ينبغي، فنحن إمّا متفرّجون أو مشاركون فاعلون في نظم القمع المتشابكة هذه التي تسمح بإستمرار ونمو بؤس الآلاف من عاملات المنازل المهاجرات. ونناقش المسائل الأساسية مثل "هل نسمح للمهاجرين واللاجئين بالحصول على التطعيم المجاني؟" لأيّة درجة نحن محكومون بالفشل إذا سمحنا بمثل هذه المحادثات في منازلنا، وعلى أجهزة التلفاز، وفي وزارتنا؟

يتوجّب علينا القضاء على أصل كلّ الشرور، أي نظام الكفالة، كلّنا نعرف ذلك الآن. هل نقوم بالعمل اللازم لدفع وسحب كلّ الخيوط اللازمة لزعزعة هذا النظام واستبداله بنظام جديد لائق وحديث؟ نظامٌ مشرّفٌ ومتوافقٌ مع حقوق الإنسان - لا يسمح بنهرٍ من الجرائم المستمرّة ضدّ النساء المهاجرات يومياً أن يمرّ من دونَ أن يلاحظه أحد أو أن يبقى منفلتاً؟ أنا لا أعتقد ذلك، وإنّ عجزنا هذا يتسبّب في استمرار البؤس والموت.

نظام الضمان الإجتماعي المتباين في لبنان يترك كبار السنّ بدون دعم خلال الأزمة الإقتصادية

إيميلي لويس
صحافية

ينصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة على أنّ "لكلّ شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حقّاً في الضمان الإجتماعي". في لبنان، إنّ هذا الحقّ غير مضمون. ومع بلوغ الناس سنّ الشيخوخة، يُتركون بدون حماية وبدون دعمٍ من الدولة بسبب عدم وجود نظام شامل للضمان الإجتماعي واستحقاقات التقاعد. والآن، ومع غرق البلاد في عمق الأزمة الإقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة بشكلٍ هائل، أصبح السكان المسنّون معرّضين للخطر بشكلٍ خاص.

إنّ لبنان لديه أحد أكبر الشعوب سناً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يزيد عمر حوالى 10 في المئة من السكان عن 64 عاماً، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي. وقالت الأستاذة المشاركة في الصحّة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت سوسن عبد الرحيم، والتي كتبت بشكل مكثّف عن رعاية المسنّين في لبنان، إنّه من المتوقّع أن يستمرّ هذا الرقم في الصعود على مدى العقود القليلة المقبلة بسبب انخفاض معدّلات الخصوبة، وارتفاع متوسّط العمر المتوقّع، وارتفاع معدّل الهجرة. وأضافت: "لم يكن وضع رعاية المسنّين في لبنان جيداً على الإطلاق، ولكنّه الآن أصبح صعباً للغاية بسبب التدهور السريع في الظروف المعيشيّة".

الدعم الإجتماعي المتباين

عندما يصل الناس إلى التقاعد، يرتبط نوع الإستحقاقات التي يتلقّونها بحياتهم المهنيّة أو مهنتهم.

تدير جميع الهيئات في القطاع العام، بما في ذلك الخدمة المدنيّة والجيش والقوى الأمنيّة، صناديق الضمان الإجتماعي الخاصّة بها، والتي تدفع للموظفين حزمة معاشات تقاعدية منتظمة طوال فترة التقاعد. كما تدير النقابات المهنيّة أيضاً أنظمة الإستحقاقات التي يدفعها الأعضاء طوال حياتهم المهنيّة، ويمكنهم الحصول عليها عند تقاعدهم. أمّا العاملون في القطاع الخاص، غير المنتسبين إلى نقابة مهنيّة، فلن يحصلوا على الدعم لدى توقّفهم عن العمل، حيث أنّ الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (NSSF)، الذي يساهم فيه العديد من الموظّفين أثناء فترة عملهم، لا يقدّم معاشاً تقاعدياً منتظماً، بل يدفع بدلاً من ذلك الإستحقاقات دفعةً واحدةً عند التقاعد.

بيد أنّ العديد من كبار السنّ لا يحصلون على أيّة إستحقاقات عند التقاعد. وقالت عبد الرحيم إنّ ما يقدّر بنصف العاملين في لبنان يعملون في القطاع غير الرسمي، وبالتالي فهم غير مسجّلين في نظام للمعاشات التقاعدية. وأضافت أنّ النساء أيضاً معرّضات للخطر بشكلٍ خاص، لأنّ العديد ممّن يبلغن حالياً سنّ الشيخوخة ربّما قُمن بأعمال منزليّة غير مدفوعة الأجر طوال حياتهنّ بدلاً من أن يتمّ توظيفهنّ رسمياً، ممّا يترك لهنّ مدّخرات أقلّ للإستفادة منها.

"يعمل كبار السنّ طوال حياتهم، وهذه هي الطريقة التي نردّ بها لهم الجميل؟"، قالت رئيسة جمعية "كبارنا" هنرييت حداد، وهي منظمة تساعد على ضمان تمتّع كبار السنّ بحياة إجتماعية غنيّة من خلال الأنشطة الأسبوعية والمخيّمات الصيفيّة والرحلات إلى الخارج و"يوم الأجداد" السنوي للإحتفال بالرابط بين الأجداد والأحفاد.

© عمل فني لرفيق الحريري

وتابعت قائلةً: "هناك مشكلة كبيرة في نقص تمويل التقاعد والرعاية الصحيّة للمسنّين في لبنان. لقد فعلوا الكثير خلال حياتهم، من أجل أطفالهم وأسرهم وعملهم والمجتمع. ونحن مدينون لهم بدعمنا".

فقدان القيمة

حالياً، وبسبب انهيار الليرة اللبنانية، حتى أولئك الذين لديهم مدّخرات أو معاشات تقاعدية منتظمة، شهدوا إنخفاضاً في قيمتها.

بسعر الصرف المربوط عند 1506.5 ليرات لبنانية مقابل الدولار، فإنّ قيمة المعاش التقاعدي البالغ 70 مليون ليرة لبنانية كانت ستعادل 46434 دولاراً. أمّا الآن، وبسعر السوق الموازي البالغ 13000 ليرة لبنانية للدولار، تساوي قيمته فقط 5385 دولاراً.

قالت عبد الرحيم: "ستكون للوضع الإقتصادي الحالي تداعيات كبيرة على كبار السنّ. فالأشخاص الذين عملوا طوال حياتهم ولديهم مدّخرات أو معاشات تقاعدية، يجدون أنفسهم مع أقل من 10 في المائة ممّا اعتقدوا أنّهم سيحصلون عليه". وأضافت أنّ "الفقر والشيخوخة يجعلان الشخص في حالة ضعف شديد".

في عام 2004، وهي المرّة الأخيرة التي أجريت فيها دراسة إستقصائيّة على الصعيد الوطني حول رفاهيّة كبار السنّ، تبيّن أنّ أكثر من نصفهم "محروم إقتصادياً"، ويواجه نقصاً في الخدمات الصحيّة والمياه والإسكان. ومن المرجّح أن يكون مستوى الحرمان الإقتصادي بين كبار السن قد زاد بشكلٍ ملحوظ منذ ذلك الحين، وسط ارتفاع التضخّم وانخفاض قيمة الليرة وتدهور مستويات المعيشة.

"في هذه الأزمة الإقتصادية الضخمة، كبار السنّ هم من بين الفئات الأكثر ضعفاً"، كما أوضح الطبيب النفسي للمسنّين ورئيس "جمعية الزهايمر" في لبنان جورج كرم. واضاف "إنّ مدّخراتهم إمّا محجوزة في البنك، أو إذا كان لديهم نظام المعاشات التقاعدية، فإنّ قيمتها لم تعد كما كانت عليه".

هجرة الرعاية

عادةً ما يتولّى أفراد الأسرة رعاية الأقارب المسنّين في لبنان. وبسبب انعدام الضمان الإجتماعي، هناك اعتماد كبير على الأولاد لتوفير الدخل. رغم ذلك، ومع ازدياد الضغط على دخل الأسر جرّاء ارتفاع تكاليف المعيشة، قد لا تتمكّن تلك الأسر من توفير مستويات الرعاية نفسها، بحسب كرم. وأشار إلى أنّ "عبء الرعاية كلّه يقع على عاتق الأسرة، ولكن لا يوجد أجر مقابل هذه الرعاية أو أيّ سياسات لحماية مقدّميها".

في الماضي، قامت العديد من العائلات بتوظيف عاملات منازل مهاجرات من دول مثل بنغلاديش وإثيوبيا والفلبّين لرعاية أقاربهم المسنّين. وأوضحت عبد الرحيم أنّ هذه الممارسة قد تكون ظالمة لكلّ من العاملات وكبار السنّ، لأنّ مقدّمي الرعاية لم يتلقّوا في كثير من الأحيان التدريب المناسب لتوفير الرعاية المتخصّصة التي يحتاجها العديد من كبار السنّ. واعتبرت أنه "ليس من العدل أن تتمّ رعاية كبار السنّ الذين قدّموا الكثير لعائلاتهم من قبل شخص لم يتمّ تدريبه، بينما يتمّ تعريض العاملات لحالات من الإجهاد الهائل. وهذا يمكن أن يصبح مسيئاً حقاً للعامل وللشخص المسنّ".

لم يعد توظيف شخصٍ ما لتوفير الرعاية العمليّة الفردية خياراً متاحاً لكثيرين، فقد غادر المئات من عاملات المنازل لبنان، أو تمّ التخلّي عنهنّ من قبل أرباب العمل في العام الماضي، وسط الأزمة الإقتصادية. وفي الصيف الفائت، تمّ أساساً إلقاء العشرات من عاملات المنازل المهاجرات في الشوارع، خارج القنصليات أو السفارات، كون الأسر لم تعد قادرة على دفع أجورهن وعجزت عن تحمّل مسؤولية رفاهيّتهن.

في أسرٍ أخرى، يتولّى الأقارب أنفسهم مسؤولية تقديم الرعاية. لكن مع تزايد عدد الأشخاص الذين يتطلّعون إلى السفر إلى الخارج بحثاً عن فرص أفضل، يخشى كرم أن يبقى كبار السنّ متروكين. وقال: "في بلدٍ يفتقر إلى نظام ضمان إجتماعي، يعتمد الناس على تلقّي الدعم من الأولاد في سنّ الشيخوخة. لكنّ الشباب يهاجرون من لبنان، لذلك لن يبقى لكبار السنّ أحد. لذا من المحتمل أن تكون لذلك آثار ضارّة على كبار السنّ على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي على حدٍّ سواء".

وأضاف "من المرجّح أن تزداد العزلة الإجتماعية سوءًا"، موضّحاً أنّه في حين أنّ هناك العديد من المنظّمات مثل "كبارنا" و"جمعية الزهايمر" التي تعمل جاهدة لرعاية كبار السنّ، "إلّا أنّها باتت منهكة تماماً".

لكن حقّاً، لماذا يُعنّف النظام كل مَن لا يُحبّ ويرغب "على ذوقه"؟

مايا عمار
صحافية

فيما تتشبّث السلطة في لبنان بنظمها الرثّة ورؤاها الضيّقة للمجتمع، يقبع أفراد الميم-عين في معركةٍ دائمة التأجيل يصارعون التمييز المنهج ضدّهم ويقاسون الحرمان من حقّهم في الشعور بأنفسهم بحريّةٍ وأمان. يكابدون المظالم مزدوجةً ويُحرمون من أبسط حقوقهم الإنسانيّة، لا بل حتّى من الملاجئ الطارئة والآمنة، بخاصّة لمَن شرّدتهم سياسات التجريم والإفقار، ومن أدنى مقوّمات الرعاية الصحيّة، مثل دخول المستشفيات من دون الاضطرار إلى إخفاء ملامحهم - لمَن استطاع إلى هذا الدخول سبيلاً في الأصل- ومن المعاملة القانونيّة العادلة لبعضهم والتي من شأنها الاعتراف بمَن هم فعليّاً، لا بالصورة الكاذبة الجاحظة على هويّاتهم. وبينما نتفرّج حائرين على ما ترتكبه أيدي جلّادينا بأعمارنا التي نهشوها، نتذكّر أن كان لنا قضايا حقّة أوصلناها قُبيل الانهيار الأبوكاليبتي إلى برٍّ ما، ظننّاه ربّما يكون أكثر صلابةً من سابقه، مرتكزين في ذلك على الوعود التي حملتها لنا نظريّات التسديدات التراكميّة. من بين تلك القضايا، حقوق فئاتٍ من الناس تغيّرت تعريفاتُها بماهيّتها بقدر ما تبدّلت تعريفاتُ أفرادها بذواتهم بما يُقرّبهم، ولو شبراً أكثر، من حقيقة ما يشعرون به وما تكون ذواتهم عليه في لحظةٍ معيّنة من الزمن. والشعور هذا هو في الواقع أسمى تعريف، وأدقّ تعريف. هو أيضاً ما لن تسعَه حروف الأبجديّة التي نحذف أحدها تارةً ونضيف آخر تارةً أخرى علّنا نعكس بوفاءٍ أكبر تبدّلات الهويّة والعاطفة، والكينونة الحميمة ما بينهما.

اللّافت اليوم أنّ الشعور هذا نابض ومتحرّك ومستمرّ رغماً عن أنوف الجلّادين والمآزق التي أنتجوها، بدءاً من انهيار القدرة المعيشيّة وصولاً إلى تفجير 4 آب وسلسلة الانهيارات التي تلته. وإذا ما أعدنا النظر في كل تلك الانهيارات، يتبدّى لنا أنّ أحد أهدافها كان في الواقع إلهاءنا عن ذواتنا وطموحها، لصالح حاجيّات جدّ بديهيّة باتت تحصر اهتمامات كياناتنا بالخبز والدواء والوقود بدلاً من الحريّة والنمو والرفاه مثلاً.

في موازاة كلّ ذلك، ظلّ ميدان الشعور المرن والحرّ يُربك كثيرين، لا بل شبهُ ممنوعٍ اختبارُه أحياناً، فكيف بالحري سبر أغواره في زمنٍ تنهال فيه الويلات على كاهل مَن لا تُحترم رحلةُ شعوره من الأساس، وتُرفض شخصيّته وتفضيلاته من ذويه، ويُرمق بنظرات استغراب أو إدانة لمجرّد ظهوره في مكانٍ عام، ويضطرّ إلى التزام حالات التأهّب تحسّباً لتحرّشات جنسيّة محتملة كلّ يوم؟

لن نكرّر سرد مضاعفات الأزمات على بعض الفئات التي ما برح جزء كبير من المجتمع يصمها بالشاذّة، ولن نكرّر تعداد مواد قانونيّة استكثرت علينا حقوقاً جنسيّة وجسديّة أساسيّة، إنّما نحن هنا نعيد التصويب على قياداتنا المجرمة لنفضح بعض الأسباب الباطنيّة التي تبقيها متمسّكةً بتجريم أصحاب العواطف والرغبات "غير الشرعيّة"، أو بالأحرى التي لا تعجبها.

في السنوات الماضية، لم تتوقّف المداهمات والملاحقات بحقّ أفراد الميم-عين (المثليّين/ات ومزدوجي/ات التوجّه الجنسي والعابرين/ات) على رغم الأزمات المتعاقبة التي يدفعون ثمنها شأنهم شأن سائر المقيمين/ات في لبنان، وبأثمانٍ مضاعفة في الكثير من الأحيان. لكن في مقابل هذا المشهد، من المفيد أن نذكّر أنفسنا بأن كان لنا مجموعاتٌ حقوقيّة جريئة تبرز وتنشط أكثر، وكان لنا نساء مثليّات وكويريّات يمتلكن المساحة أكثر، وكان لنا أحكام نوعيّة تصدر عن قضاةٍ رفضوا محاكمة أشخاص مثليّين/ات وعابرين/ات على أساس المادّة 534 التي تجرّم "المجامعة خلافاً للطبيعة"، ممّا بشّرنا ببوادر تغييرٍ في المسارَين الاجتماعي والقضائي في التعامل مع هذه المسألة.

تُوّج المسار القضائي في العامين 2019 و2020 بقرارات مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، القاضي بيتر جرمانوس، التي قضت بمنع ملاحقة عسكريّين أحيلوا أمامه بجرم المادّة 534، كاسراً بذلك تقليداً ذكوريّاً رسّخ الرابط الكلاسيكي بين الرجولة المعياريّة والعسكرة المُحتفى بها. وسبقت هذه التطوّرات القضائيّة مواقف إيجابيّة أخرى، كتلك المتعلّقة بحظر نقابة الأطبّاء ووزارة العدل إجراءَ الفحوص الشرجيّة كوسيلة لإثبات المثليّة الجنسيّة لدى الذكور، ودعوات جسم الطبّ النفسي إلى الكفّ عن التعامل مع المثليّة الجنسيّة كاضطراب نفسي.

على خطّ موازٍ، حفلت البلاد بورشٍ نسويّة أفضت جهودُها إلى إدخال بعض التعديلات إلى المنظومة التشريعيّة، تحديداً على صعيد مكافحة العنف الأسري، ورفع سنّ حضانة الأمّ لأطفالها لدى بعض الطوائف، ومعاقبة التحرّش الجنسي، ومنع أصحاب العمل من التقدّم بشكاوى فرار ضد عاملات المنازل، وغيرها من التحسينات. لم تطل هذه الحركيّة التشريعيّة مجتمعات مهمّشة أخرى بالزخم نفسه بالضرورة، ومنها مجموعات الميم-عين. لا بل طُوّقت تلك الأخيرة أكثر، وهوجمت أكثر، حتّى أنّ بعض فاعليّاتها ومؤتمراتها أُقفلت عنوةً بموجبات واهية. يُحتسب للحركتَين النسويّة والميم-عينيّة، بتقاطعاتهما الوثيقة واختلافاتهما الثريّة، إحداثهما فروقاتٍ فكريّة واجتماعيّة وسياساتيّة مهمّة في السنوات الخمس المنصرمة، هما اللتان اتّحدتا، وإن بشكلٍ غير مُدبَّر، في مواجهة نظام أبوي يرى فيهما تهديداً لأسسه، ومن ضمنها بنية الأسرة عموماً، والأسرة اللبنانيّة خصوصاً. لكن بأي معنى؟ ببساطة، إنّ العلاقات غير المعياريّة والتعبيرات غير النمطيّة من الواضح أنّها، على غرار الإصلاحات ذات التوجّه النسوي التي تطال ميدان الأسرة، لن تكون في خدمة مصلحة الحلف المتين بين النظام الحالي وشريحة كبيرة من مجتمع يجمعه بها هاجسٌ مشترك يتمثّل بإدامة القواعد الجندريّة والجنسيّة المعياريّة على أساس ثبات علاقة الجنس بالنوع، والإنجاب بالميل المغاير، والتكاثر بالقيمة الوطنيّة العليا، عن طريق الإكثار من أعضاء الجماعة أو القوم الواحد. وبهذا المعنى، من شأن أي مخالفة للدور والشكل والتعبير والميول المُتوقّعة من الفرد أن تخلّ، في نظر النظام، بتركيبة الجماعة في الوطن وبتركيبة الوطن بجماعاته، ذلك أنّ مجرّد القبول باحتمال "المخالفة" قد يشرّع البابَ أمام مخالفات أخرى، ممّا يُفسد للسلطة حساباتها ورهاناتها على مستقبلها.

إذاً، يرتبك النظام اللبناني أمام كلّ ما من شأنه لوي أذرعه، حرفيّاً. والنظام البطريركي المرتكز على جماعاته التي تتخاصم حيناً وتتلاحم حيناً آخر، هو بأمسّ الحاجة ودوام الحاجة إلى ضمان استمرار التركيبات التي يعدّها حليفةً له، لأنّها هي نفسها ما سيشكّل له الشريان الحيوي الذي يخزّن مصالحه ويورثها من جيلٍ إلى جيل. بيد أنّ الخوف يبقى، دائماً وأبداً، من قدرة أي نظام استغلالي ومحتكر للثروة، على تكييف نفسه إمّا مع تركيباتٍ قديمة نجت في السابق من براثينه، أو مع تركيباتٍ طارئة ظهرت وبدا له أنّها ستقوى، فيسعى أحياناً إلى تأمين ديمومته عبر الاستجابة، ولو المتأخّرة، إليها، ليكسبها أو ليبتلع بعضها، كما سبق أن ابتلع أجزاءً من حركاتٍ نسويّة ونقابيّة في الماضي غير البعيد.

مع ذلك، لا شيء يدلّ على أن النظام مستعد في الوقت الراهن للتخلّي عن أيّ جزء من ترسانته الأبويّة والدينيّة من أجل الحفاظ على ديمومته، ببساطة لأنّه، حتّى الساعة، ليس لديه في المقابل ما سيربحه لقاء هذا البتر، وأيضاً لأن مَن يفاوضونه، وإن كانوا يضايقونه، لا يستدعون بنظره تنازلاتٍ كبرى من جانبه.

إنّما كلّ ذلك حتّى إشعارٍ آخر، وشعورٍ آخر، وحرفٍ آخر.

سجناء "رومية" منسيّون بينما تتهاوى الدولة اللبنانية

ميريام سويدان
صحافية

"أنا أعيش بكلى تالفة، إن لم أُجرِ غسيل كلى مرتين أسبوعياً سأموت على الفور. دخول المستشفى كان مُسهّلاً لي كسجين سابق، لكن بعد تفاقم الأزمة الطبية بالكاد أستطيع أن أحصل على علاجي، أنا مهدّد بالموت في أيّ لحظة..."، يقول أيمن (إسم مستعار) وهو أحد نزلاء المبنى "باء" في سجن رومية في لبنان. يُعاني أيمن من فشل كلوي، وهو واحد من مئات السجناء الذين يعانون من أمراض مزمنة في السجن، وصحّتهم الآن مهددة بفعل الأزمة الطبيّة التي باتت تشكّل الهاجس الأكبر في لبنان، لا سيما في ظل انهيار الدولة ومؤسساتها العاجزة عن تحمّل المسؤوليات المناطة بها.

يروي نزلاء سجن رومية، الذي يضمّ 3 آلاف سجين من أصل حوالى 6 آلاف سجين في لبنان وفق أرقام مديرية السجون، في حين أنه لا يتسع أصلاً لأكثر من 1500 سجين، معاناتهم اليومية التي تخطّت شحّ غذاء كافٍ، إلى صعوبة تحصيل الطبابة. إذ أن صيدلية السجن باتت شبه خالية، حتى من مستلزمات الإسعافات الأوّلية، وهم محرومون من الطبابة وإجراء العمليات في المستشفى عند استدعاء الحاجة، إلاّ على نفقتهم الخاصة، خصوصاً أن وزارة الداخلية، وهي المسؤولة عن طبابتهم، عاجزة عن سدّ التكاليف.

تتصاعد نداءات نزلاء رومية، فيما يتهاوى القطاع الصحي في لبنان. وقد عبّرت النقابات والجهات الإستشفائيّة عن ذلك، بسبب الشحّ الكبير في الكواشف المخبريّة ومختلف المستلزمات الطبيّة والأدوية، نسبةً إلى عجز التجّار عن الإستيراد في ظل الانهيار الدراماتيكي للعملة اللبنانية، إذ فاق سعر صرف الدولار في السوق السوداء الـ15 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد، حتى كتابة هذا التقرير.

مأساة رومية تعود إلى الواجهة

عجز الدولة اللبنانية عن تأمين أبسط حقوق السجناء يعود إلى الواجهة من جديد كل فترة، خصوصاً في سجن رومية الذي يضمّ العدد الأكبر من السجناء والذي تُمارس فيه انتهاكات إنسانية في حق السجناء، وفق تقارير حقوقيّة.

مؤخراً، شغلت قصص سجن رومية المأساوية الرأي العام، بعد مقابلة تلفزيونية على قناة "أم تي في" اللبنانية، ورد فيها أنه "جاء إخلاء سبيلهم لكنهم يرفضون الخروج من السجن، لأنهم يأكلون فيه ويحصلون على الطبابة والدواء". وهو ما دفع السجناء إلى إصدار بيان تحذيري من "انفجار الوضع داخل السجن" نتيجة سوء التغذية والطبابة.

الأمر وضع اللبنانيين أمام احتمالين وفق الهيئة المعنية بقضايا السجناء في رومية، أوّلها "أن لدى الدولة اللبنانية أزمة في التقارير التي تصلهم من السجون اللبنانية، وبالتالي هم ليسوا على بيّنة من مجريات الأمور داخلها"، وثانيها "أن ثمة محاولة لتضليل الرأي العام"، خصوصاً أن الوقائع تدحض تلك المزاعم.

من جهة أخرى، يشكو السجناء من انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة يومياً، كما انقطاع "التليكارت" من الأسواق، وهي البطاقة التي يتمكّنون عبرها من الاتصال بذويهم، وبالتالي هم مهدّدون أيضاً بالانقطاع عن العالم الخارجي كلياً.

سوء تغذية وطبابة... وعنصرية

"لكل شخصين تفاحة ذابلة، والخبز بائت وفي معظم الأحيان يأتي وقد أكلت منه الفئران... الطعام الذي يُقدّم لنا لا ترضى به الحيوانات، كل ما أريده أن يسمحوا لعائلتي بتمرير الطعام لي..."، يشكو أحد نزلاء المبنى "باء" من سوء الطعام الذي تقدمه إدارة السجن، فيما تمنع أيّ منتجات يأتي بها أهله من العالم الخارجي إلى السجن.

الوضع الصحي المزري في سجن رومية ينسحب أيضاً على الغذاء، إذ يُعاني السجناء من غياب التنوّع في برنامجهم الغذائي المقدّم من السجن، الذي يقتصر غالباً على بعض الحبوب والبطاطا، كما أن الكميات تصل محدودة جداً، وفق روايات سجناء.

التسجيلات والصور والشهادات التي ينشرها نزلاء سجن رومية، أكبر سجون لبنان، على صفحتهم الخاصة على موقع "فايسبوك"، تُظهر جلياً تردّي حال المساجين أسوة بوضع البلاد العام الذي يعيش أزمة اقتصادية وصحية خانقة، ويُضاعف من مشكلة السجناء سوء المعاملة وتردّي الرعاية المزمن.

"الطعام كان سيئاً أصلاً، والأزمة الاقتصادية زادت الطين بلّة... إذا كانت الدولة غير قادرة على إطعامنا فإن أهلنا سيفعلون، نحتاج فقط إلى إذنٍ لتمرير غذائنا أسوةً ببقية السجون"، يقول أحد السجناء، شارحاً كيف تقلّصت الحصة الغذائية داخل السجن تدريجاً حتى وصلت إلى أقل من النصف مقارنة بالسابق. لقد تقلّصت الحصة الغذائية من 3 وجبات يومياً، إلى وجبتين (فطور وغداء)، وكمية اللحوم والدواجن ومشتقات الحليب اختفت تماماً وفق سجناء، إذ أكّد أغلبهم أنهم يأكلون اللحوم مرةً كل شهرين أو أكثر. هذا عدا حصة السجين من التفاح، الفاكهة الوحيدة التي تدخل السجن، حيث يتقاسم سجينان الحبّة الواحدة منها.

كل ذلك يأتي بينما يعجز السجناء عن تكبّد كلفة المنتجات في الحانوت، وهو الدكان الخاص بالسجن، الذي ارتفعت أسعاره أضعافاً بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة، حتى باتت أعلى من أسعار المتاجر الأخرى خارج محيط السجن.

فيما تمنع إدارة السجن دخول أيّ من منتجات أو مواد غذائية من أهالي السجناء إليهم، تطبّق هذه القاعدة على سجناء رومية فقط. وذلك بعد أن عثرت القوى الأمنية أكثر من مرّة على أغراضٍ ممنوعة ضمن الطعام أو المواد الاستهلاكية التي يزّود الأهالي السجناء بها، إلاّ أنّ ذلك لا يبرر المنع. وإن دلّ فهو يدلّ على نقص الخيال لابتكار حلولٍ لأزمة باتت مستعصية وشائكة.

ليس هذا فحسب، فعدا عن الأزمتين الغذائيّة والصحيّة، تعجّ سجون لبنان بأشخاص "لا يجب أساساً أن يكونوا فيها"، ومن ضمنهم مئات الأشخاص الذين لا يزالون خلف القضبان لأن القضاء يتأخر في معالجة قضاياهم، أو لأنهم غير قادرين على دفع الغرامات المفروضة عليهم واستصدار قرارات إخلاء السبيل، وفق تقرير "منظمة العفو الدولية"، وهو ما يُضاعف أزمة الاكتظاظ، لا سيما في ظل انتشار فايروس "كورونا"، على رغم أن الحكومة اللبنانية اتخذت عدداً من الإجراءات، من بينها الإفراج عن سجناء. إلاّ أنّ آلاف الأشخاص لا يزالون موقوفين في انتظار محاكمتهم، أو أنهم في بعض الحالات أتمّوا محكومياتهم، وفق التقرير المذكور.

ففي 6 نيسان/ أبريل 2020، أعلنت وزارة الداخلية اللبنانية عن الإفراج عمّا يزيد عن 600 سجين كانوا موقوفين في الحبس الاحتياطي، وذلك في إطار التدابير التي تتخذها الحكومة لاحتواء انتشار فايروس كوفيد-19، وكان بعضهم مسجوناً منذ أحداث نهر البارد عام 2007، أي أنهم بقوا 13 عاماً من دون محاكمة.

وبحسب المفكرة القانونية، فقد بلغت نسبة الإشغال في السجون كافة 160% في العام 2019، ويُعزى ذلك أساساً إلى طول فترات الحبس الاحتياطي. وتظل أوضاع الاحتجاز مزرية مع استمرار الاكتظاظ والأوضاع المعيشيّة غير الملائمة، ناهيك بالأحوال الصحيّة الحرجة لمئات السجناء.

الخوف الذي يعيشه اللبنانيون في حرّيتهم نتيجة الأزمات المتراكمة، ما هو إلاّ جزء بسيط من هلع سجناء يقبعون في ذيل لائحة أولويّات الدولة اللبنانية، أو حتى كادوا يكونون منسيّين تماماً.

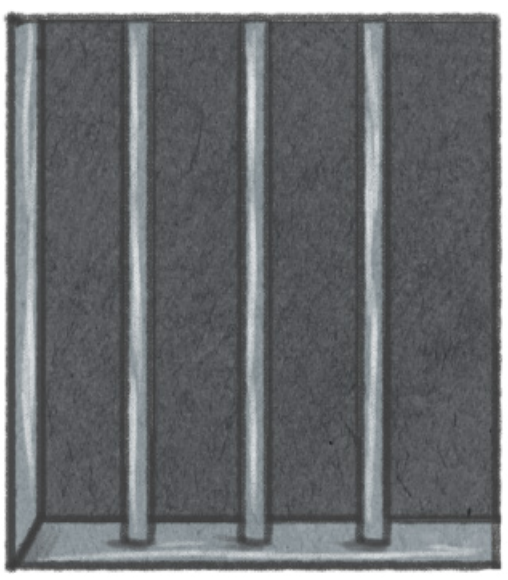

© عمل فني لرفيق الحريري

المراجع:

1-https://pa.justice.gov.lb
2-https://www.facebook.com/100015637143775/videos/1079184989279396
3-https://www.facebook.com/sujanalebann/posts/1082308572300371
4-https://www.facebook.com/sujanalebann/
5-https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/lebanon-government-must-urgently-release-more-prisoners-to-prevent-spread-of-covid19
6-https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9_%D9%81%D9%8A_%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86_2007#:~:text=%D8%A8%D8%AF%D8%A3%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%20%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86,(%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%86%D8%B1-D9%88%D8%A7)%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A8%20%D9%85%D9%86%20%D8%B7%
7-https://legal-agenda.com/%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88//8%D9%86%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%A7

عندما يعني عدم ترك أحد خلف الركب "إصلاح" أولئك الذين يمضون قدماً:
دعوة إلى عمل جماعي لمحاربة التمييز ضدّ ذوي الإعاقة

غرايس خوام
باحثة

أكثر من 80% عاطلين عن العمل، و45% تحت خط الفقر[1]، و258 جريحاً، وما لا يقلّ عن 42 معاقاً حديثاً بسبب إنفجار بيروت[2]. عدم تعميم التعليم الشامل في المدارس، وعدم تنفيذ أطر الحماية القانونية، والإفتقار إلى خدمات الرعاية الصحية بأسعار معقولة[3]، وعدم إمكانية الوصول إلى التعلّم عبر الإنترنت، وإلى المعلومات الصحية، وإلى مراكز التطعيم طوال فترة الجائحة. هذه لمحة سريعة عن الوضع الراهن للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان. فقد أهملت إحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم بشكلٍ منهجي في لبنان، ليس تاريخيّاً فحسب، بل أيضاً في ظلّ كلّ أزمة جديدة، وكلّ إستجابة إنسانية جديدة، وكلّ عمل إنمائي جديد.

لماذا يتخلّف الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان عن الركب باستمرار؟ على عكس ما قد يعتقده الكثيرون، ليس لأنّهم أكثر ضعفاً أو بحاجة إلى مزيد من الرعاية الخاصّة: بل لأنّه تمّ تهميشهم باستمرار في السياسات والممارسات، من خلال القيود المفروضة إجتماعياً، والأشكال المباشرة وغير المباشرة للتمييز المؤسسي - وهذا ما يعنيه التمييز ضدّ الأشخاص ذوي الإعاقة [4]. ولئن كنا نرفض خطاب الضحية، فلنكشف الأسس التي يقوم عليها هذا التهميش المنهجي. دعونا نتخيّل هذا أولاً: عالم حيث الأرصفة والمباني والأماكن العامة يمكن الوصول إليها بواسطة الكراسي المتحرّكة؛ حيث لغة الإشارة هي لغة وطنية يتمّ تدريسها في المدارس؛ حيث تتوفّر الرعاية الصحية الجيدة للجميع؛ حيث يتمّ تكييف الدروس المدرسية مع إحتياجات كل متعلّم؛ حيث توفّر مراكز العمل أماكن إقامة معقولة لكلّ موظّف لكي يتفوّق في عمله. وإذا أزلنا جميع الحواجز، جميع القيود التي تفرضها البيئة، ومواقف الناس، والنظم والهياكل، فهل سيظلّ الأشخاص ذوو الإعاقة متخلّفين عن الركب؟

العالم الذي أصفه هنا ليس خيالياً، إنّه عالم تُحترم فيه حقوق الإنسان العالمية، حيث العدالة الإجتماعية هي جهد جماعي. تعرّف إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD)، الإعاقة بأنّها تحدث بسبب "التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة، والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعّالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين"[5]. بتعبيرٍ آخر، إنّ المجتمع يخلق الإعاقة. لذلك، لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، ينبغي ألّا "نصلح المعوّقين"، بل ينبغي أن نصلح المجتمع. علينا أن نحارب التمييز ضدّ ذوي الإعاقة بكلّ أشكاله وتمثيلاته. وهذه ليست مسألة الوصول إلى أولئك الذين تخلّفوا عن الركب، بل هي دعوة إلى العمل من جميع الذين "يمضون قدماً". دعوةٌ لنا جميعاً للتوقّف، والوقوف لحظةَ تأمّلٍ ذاتي؛ نداءٌ للتشكيك في الوضع الراهن جماعياً، وفرصةٌ لخرق نظام العمل المعتاد نحو عالم أكثر إنصافاً.

من هو المجتمع؟ هو لا يعني الدولة فحسب. وفي حين أنّ إصلاح سياسة الإعاقة خطوة حاسمة وضرورية نحو النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، وفي حين أنّ استمرار تقاعس قادة هذا البلد عن العمل وافتقارهم إلى الإرادة السياسية يشكّلان عائقاً حاسماً أمام أيّ تقدّم، إلاّ أنّ هذا ليس التغيير الوحيد الذي ينبغي السعي إلى تحقيقه. المجتمع هو كلُّ واحدٍ منا، الأم العاملة، الأب الطبّاخ، الجار القريب، "الدكنجي" في الشارع، أولاد المدرسة، صيدلي الحيّ، رجل الأعمال، مذيع الأخبار، عامل الإغاثة الإنسانيّة، البوب ستار، المعلّم، مصفّف الشعر، سائق التاكسي، الجميع. كلُّ واحدٍ منا "يمضي قدماً". لدينا جميعاً دور نلعبه، ويمكننا جميعاً المشاركة في بناء بلد أفضل للجميع. وبهذا أتوجّه بالنداء التالي للتحرّك، إلى المجتمع، وإلى لبنان:

إلى زملائي الأعضاء في المنظمات المعنيّة بشؤون الإعاقة، والعاملين، ومقدّمي الخدمات، والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإعاقة: دعونا نتعلّم من بعضنا البعض. دعونا نتحوّل بعيداً عن الخلاف المبالغ فيه بين الناشطين في مجال حقوق الإعاقة ومقدّمي خدمات الإعاقة. دعونا نحرّر أنفسنا من النظام المذهبي - الطائفي الذي تدعمه نخبتنا السياسية. دعونا نستفيد من الخبرة التي اكتسبتها بعض مؤسسات الرعاية لدينا على مرّ السنين، ونعمل على تعزيز نقل المعرفة إلى المرافق والقطاعات المجتمعيّة الرئيسيّة.

إلى زملائي الناشطين والمدافعين عن حقوقهم في حركة الإعاقة: دعونا نستمرّ في تعطيل النظام السياسي. ورغم أنّ الدعوة إلى إصلاح السياسات في دولة فاشلة يقودها زعماء فاسدون وغير أكفّاء تبدو قضية خاسرة مثل انتظار الصبّار ليثمر تفاحاً، دعونا لا نتوقّف عن المحاولة. فلنحافظ على التعبئة الاستراتيجيّة حيثما تدعو الحاجة إليها. دعونا نعزّز المضايقات الصغيرة الحجم والتنبيهات المستمرّة للنظام، بما يكفي للإزعاج، بما يكفي للمضايقة، بما يكفي لإثارة ردّ فعل. وعندما تسنح الفرصة، دعونا نكون مستعدّين، بتضامن ووحدة المطالب، لتجنيد كلّ قواتنا، والدفع باتجاه إصلاح سياسة الإعاقة التي تمسّ الحاجة إليه في لبنان.

إلى زملائي في منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة: دعونا نعمل معاً. لا نريدكم أن تكونوا منفّذين أو منسّقين، نحن بحاجة إليكم كحلفاء. نريد أن نراكم تعمّمون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في ممارساتكم، وبرامجكم، والقوى العاملة لديكم، وفي أعمالكم اليومية. نريد أن نرى مؤشّرات مصنّفة بحسب الإعاقة في الأطر المنطقيّة لديكم، وأدوات رصد وتقييم يسهل الوصول إليها في إجراءاتكم، وفرص عمل للشباب ذوي الإعاقة في مكاتبكم.

إلى الجهات المانحة الدولية ووكالات التمويل: دعونا نستثمر معاً. دعونا نستفيد إستراتيجياً من أموال المانحين المتدفّقة إلى البلد عبر أزماته المتعدّدة. ساعدونا في توجيه التمويل بطريقة تضع الإدماج في صلب - وليس على هامش - التنمية والإصلاح وإعادة إعمار بيروت. إنّها فرصتنا الوحيدة لتوجيه الأموال ليس فقط لإعادة البناء بشكلٍ أفضل، بل وأيضاً لإعادة البناء بشكلٍ أكثر شمولاً وإنصافاً.

إلى إخوتي المواطنين والمتظاهرين والثوّار والإصلاحيين: دعونا نتكاتف في العمل السياسي العالمي. دعونا نرفع أصواتنا عالياً من أجل قضية مشتركة: من أجل حقوق الإنسان، والمساءلة، وأمّة أفضل للجميع.

إلى زملائي الصحافيين والمتحدّثين الإعلاميين والمؤثّرين: دعونا نقول الحقيقة. دعونا نتوقّف عن إضفاء طابع الإثارة على الإعاقة، ودعونا نمتنع عن إضفاء الرومانسية والرمزية، والتلاعب بالتجارب التي عاشها الناس من أجل تحقيق سبق صحفي إعلامي رخيص. بدلاً من إنتاج شفقة لا معنى لها من خلال المبالغة في المعاناة واعتماد الموقف الأبوي الداعم، دعونا نحوّل التركيز نحو الحواجز المجتمعية التي يجب إزالتها، نحو التغيير الذي يجب أن يحدث في المجتمعات المحليّة وفي المجتمع.

أخيراً، إلى زملائي أعضاء المجتمع المحلّي، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة الدينية والمقيمين في لبنان: دعونا نتبنّى الإدماج. فلنقم بتطبيع التنوّع والإختلاف. دعونا نبتعد عن الخطابات الخيرية ونتبنّى لغة الحقوق. دعونا نستغني عن عبارات "الحرام"، والتعاطف الباطل، والمدح المبالغ فيه، والمعاملة الخاصة الإقصائيّة. الأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا أبطالاً. إنّهم ليسوا قدّيسين. هم مواطنون لهم حقوق. دعونا جميعاً ننضمّ إلى الكفاح من أجل الإنصاف والإدماج معاً.

المراجع:

1. "246 مليون دولار أميركي لدعم الأسر اللبنانية الفقيرة والأكثر احتياجاً وبناء نظام شبكة الأمان الاجتماعي"، البنك الدولي، كانون الثاني 2021؛ مراجعة الموقع: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/01/12/us246-million-to-support-poor-and-vulnerable-lebanese-households-and-build-up-the-social-safety-net-delivery-system
2. ن. غصين،" استفاقوا من انفجار بيروت بأجساد لا يعرفونها: عن المعوّقين الجدد المتروكين من دون أيّ عناية"، المفكرة القانونية، 2021
3. إ. كومباز، Situation of persons with disabilities in Lebanon (وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان)، تقرير K4D، المحرّر، 2018
4. ك. توماس،"Medical sociology and disability theory" (علم الاجتماع الطبي ونظرية الإعاقة)، في كتاب "New directions in the sociology of chronic and disabling conditions" (اتجاهات جديدة في علم اجتماع الأمراض المزمنة والمعيقة)، 2010، سبرينغر، ص. 37-56
5. الأمم المتحدة (UN)، United Nations Convention and Optional Protocol on the Rights of Persons with Disabilities (UNCRPD) (إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري)، 2006، International Legal Materials ، المجلّد 46 (3)، ص. 443 - 466

أقوى معاً: رسالةُ رجاءٍ وإيمانٍ وتضامن

آنا ماريا ضو
مسؤولة قسم الأبحاث والتعليم الافتراضي في معهد المواطنة وإدارة التنوع – مؤسسة أديان

بينما يحاول العالم الوقوف على قدميه، يواجه الناس كلّ أنواع التحديات والمعضلات. وفي خضمّ تفشّي جائحة كوفيد-19، وازدياد الأزمات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن الدمار المادي والمعنوي والمالي الذي أصاب المواطنين والسكان اللبنانيين منذ انفجار 4 آب، كان من الصعب الحفاظ على الأمل. ولهذا السبب، فإنّ الصفاء والتضامن هما من أهمّ القيم في هذا الوقت.

خلال العام الماضي، تكبّد الناس في لبنان العديد من الخسائر:

- خسائر في الأرواح، وفقدان الوظائف، وفقدان المنازل، وفقدان العائلات، وفقدان الإتصال الجسدي. من ناحيةٍ أخرى، إكتسبنا نحن اللبنانيين شيئاً: لقد اكتسبنا روابط أقوى - حتى ولو كانت إفتراضية - واكتسبنا إحساساً بالتعاون تجاوز الإنتماءات الدينية أو العرقية أو الوطنية، واكتسبنا أعمالاً تضامنية لا تُحصى، واكتسبنا تأكيداً على أنّ الحياة لا تُقدَّر بثمن. لقد عملنا جنباً إلى جنب خلال هذه المعركة، وكنا على وعيٍ كبيرٍ بمسؤوليتنا الجماعية كأفراد ومنظمات ونشطاء دينيّين. وعلى الرغم من حقيقة أنّ العمل على هذه القيم والمبادئ كان في صميم عمل "أديان" لسنوات حتى الآن، إلّا أنها أصبحت أكثر رسوخاً في هذه المرحلة من الزمن.

مع عملية التطعيم الجارية، ومع محاولة الناس إستعادة نوع من الحياة الطبيعية، من المهمّ ألّا نرتكب الأخطاء نفسها التي ارتكبناها في الماضي. إنّ رؤية العالم يعاني مؤخّراً، جعلتني أدرك كم كنّا جميعاً أنانيّين. فمن السهل علينا أن نتعاطف مع أشخاص يشبهوننا، ويفكّرون مثلنا، ويؤمنون بالأشياء نفسها التي نؤمن بها. ومع ذلك، فإنّ مهمّتنا كبشر تتجاوز ذلك. مهمّتنا هي أن نكون شاملين قدر الإمكان، وأن نشرك جميع أفراد مجتمعاتنا في عمليات صنع القرار.

كوني جزءاً من "مؤسسة أديان للتنوّع والتضامن والكرامة الإنسانية"، عزّز اعتقادي بأنّ الإختلاف أمرٌ يستحقّ الإحتفاء به. كما جعلني أدرك أنّنا إذا حاربنا معاً من أجل الصالح العام، فعندئذ يمكننا جميعاً أن نخرج "منتصرين". وفي حين أنّ عمل "أديان" كان دائماً يركّز على نشر السرديات الإيجابية والشاملة وتعزيز المواطنة الشاملة وحقوق الإنسان، إلّا أنّه أضاف بعداً إنسانياً آخر إلى مهمّته خلال عام 2020، من خلال مشروع "نقف مع بيروت" الذي عزّز تجسيد مفهوم التضامن إثر انفجار 4 آب. إنّ مشاهدة المبادرات المميّزة التي نفذّتها شبكات "أديان" و"منتدى المسؤولية الدينية" جعلني أفكّر في الآتي:

- إنّ الكرامة الإنسانية أساس جميع حقوق الإنسان. لقد ولدنا جميعاً متساوين، ومن الضروري أن نتعامل مع بعضنا البعض على هذا النحو.
- تقع على عاتق الجميع مسؤولية تعزيز سرد إيجابي عن التنوّع - سرد يستند إلى الحقائق والإحصاءات والأمثلة الواقعية - بدلاً من الأفكار الموروثة التي تنمّ عن كراهية الأجانب. وينبغي أن يتمّ ذلك على نطاق أوسع من أجل تحقيق الأثر المطلوب/المنشود.
- ينبغي للمؤسسات اعتماد نهج متعدّد المستوى يكفل وضع سياسات على مختلف المستويات، وأن تكون شاملة للأشخاص الذين "يتغاضى عنهم" عادةً.
- التثقيف في شأن العيش معاً أداة هامة لإشراك جميع مكّونات مجتمعٍ معيّن، وتعزيز مفهوم المواطنة الشاملة، وضمان تعليم الجيل الجديد النظر إلى الإنسان أولاً - بغضّ النظر عن الإنتماءات الدينية أو العرقية أو الوطنية.
- إنّ للشباب دوراً مهمّاً في التنمية، ولهذا السبب ينبغي لنا دوماً أن نضمن بأن يكون لديهم منبر للتعبير عن ذاتهم وتنفيذ مبادراتهم.
- يتحمّل القادة والناشطون الدينيّون مسؤولية التعامل والدعم ليس فقط لمجتمعاتهم المحليّة، بل أيضاً للأشخاص من مختلف الخلفيات الدينيّة.
- لا تزال هناك حاجة إلى التضامن الإجتماعي الآن أكثر من أيّ وقت مضى. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تتمثّل في ضمان حصول جميع أفراد مجتمعنا على المعاملة نفسها، واحترامهم على قدم المساواة.

© عمل فني لرفيق الحريري

دعوة للعمل

عندما نتحدّث عن الإلتزام، فإنّنا لا نتحدّث فقط عن كوننا موقّعين على التعهّدات أو الإتفاقيات الدولية، بل نتحدّث عن التنفيذ الفعلي لما هو مذكور في تلك الإتفاقيات. ففي لبنان، على سبيل المثال، لا يتحسّن وضع اللاجئين مع تفاقم التحيّز باستمرار بسبب جائحة كوفيد-19 وتدهور الوضع الإقتصادي. في هذه الحالة، يواجه كلّ من اللاجئين والمجتمعات المضيفة صعوبات في التكيّف مع الوضع الراهن؛ وبالتالي، يصبح دور أصحاب المصلحة المحليّين أكثر أهمية عندما يكون هناك تدخّل ضئيل أو معدوم من الحكومة نفسها.

ولهذا السبب فإنّ كلّ شخص مهمّ. كلّ مشاركة إيجابية على وسائل التواصل الإجتماعي مهمّة. كلّ تصرّف لطيف مهمّ. كلّ بيان تضامن مهمّ. إنّ مسؤوليتنا الدينية والإجتماعية هي محاربة الإقصاء، والظلم، وعدم المساواة، والكراهية - كلٌّ على طريقته/ها الخاصّة.

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.

ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

لمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -
مبنى البنك العربي الأفريقي، شارع رياض الصلح، ساحة النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 160 119-70 أو 583 980 -01

UNDP Lebanon

للإطلاع على أنشطة المشروع، تابعوا:
#UNDPLebanon
www.peacebuildingsupplement.org

تصميم وتنفيذ:
ألينا مراد

خط: بناء السلام
خليل ماجد

تدقيق لغوي:
جميل نعمة

ترجمة إلى العربية:
لينا اسحق لحود